

# حقيقة الاسمية

## في أسماء الاستفهام

الدكتور سمير شريف ستيتية

### تقديم

تطالعنا بين الفئنة وأختها دراسات لغوية ، يحاول فيها أصحابها أن يقدموا جديدا في الحقول اللغوية المختلفة . ولاشك في أن عددا من أصحاب تلك الدراسات قد استطاعوا أن يصلوا أنفسهم بالدراسات اللغوية المتقدمة ، وأن يفيدوا من العلوم اللسانية ، وأن يطبقوا معطيات تلك العلوم على الظواهر اللغوية المختلفة في اللسان العربي .

لكن تلك الدراسات محدودة اجمالا ، لأسباب ذكر منها الدكتور محمد حسن باكلاً في مقدمة كتابه القيم « النظام الصوتي وال صرفي في اللغة العربية » السببين التاليين :

١ . هناك فئة من الباحثين العرب ، ممن تأثروا بالدراسات اللغوية الحديثة ( اللسانيات ) لا يمتلكون خلفية قوية وراسخة في الدراسات اللغوية العربية القديمة .

٢ . هناك فئة كبيرة من الباحثين العرب مهتمة بالتراث اللغوي العربي الخالد مع أن قليلا من هذه الفئة على اطلاع عميق على النظريات الحديثة .

ونضيف الى السببين اللذين ذكرهما الدكتور باكلاً أن هناك نفراً من الباحثين العرب ذهبوا الى الدراسة في الغرب ، لاستكمال دراساتهم

العالية ، وكان حرص بعضهم على التخرج السريع سببا في اختيار بعض المستشرقين ، ممن ليس لديهم معرفة باللغة للاشراف على رسائلهم العلمية . ولا أنسى أن أذكر في هذا المقام ، أن بعض الذين ذهبوا يدرسون النحو في بعض الجامعات الغربية ، أشرف عليهم من المستشرقين من لا يمتّ تخصصه الى النحو أو اللغة بصلة .

هذه لاشك أزمة تمر بها الدراسات اللغوية المعاصرة . غير أن هناك أزمة أشد وأعسر ، فهناك قوم يُحْمَلون ( اللسانيات ) الكثير من النتائج غير السلية التي ينتهي اليها بعض الدارسين ، مع ما في تلك النتائج من خلط يظنه أصحابه ضربا من الإبداع والتجديد . والحق أن تلك النتائج كانت غير سليمة ، لأنها مبنية على مقدمات غير سليمة ، لا لأنها دراسات لسانية . فأولى أن يُحْمَل هؤلاء مثل هذه النتائج ، لا أن يُحْمَلها علم اللسانيات .

كتب د . خليل عمارة كتابا بعنوان : « في التحليل اللغوي » ضمّنه عددا كبيرا من الأفكار التي كان ينبغي أن يقف عندها ، ويرجع فيها النظر وهي أفكار كثيرة يحتاج كل منها الى بحث مستقل ، وأكتفي في هذا البحث أن أتناول مسألة واحدة من تلك المسائل ، وهي إنكاره اسمية أدوات الاستفهام جميعا . وأرجو ألا أتناول في مناقشتي هذه من مسائل الخلاف ، ووجوه الاحتمال ، ما يمكنه أن يعاود فيه القول ، ذلك أنني آثرت أن ألقى رَحْل كل مسألة خلافية في الدرب الذي يحق لكل باحث أن يأخذ منه ما يشاء ، وأن يدع ما يشاء . لكنني أرسلت الأضواء الكاشفة على التناقضات ، لأن العلم اذا وقعت بدربه خَطِيئة صغيرة أخرجته من نَمْتِه ، فكيف اذا كانت التناقضات مَسْرِبًا تجري فيه

الأفكار ، وأساسا تُبَتَّنِي عليه النتائج والمقررات ( العلمية ) ؟  
ثم انني لجأت الى اثبات اسمية أسماء الاستفهام ، واعتمدت في ذلك  
على مقررات لسانية متبعة في الدرس اللغوي المعاصر . وناقشت علامات  
الاسمية التي استنبطها النحاة العرب من الاستعمالات العربية ودلالاتها .  
وفيا يلي بيان تلك المناقشات :

### مناقشة دعوى عدم الاسمية

لابد لكل ادعاء ، كما يوصف بأنه علمي ، من توافر شروط كثيرة  
من أهمها :

١ . ألا يعود صاحب هذا الادعاء فيتنقض ادعاءه في الموطن الذي  
يحاول أن يثبت فيه صحته . فاذا فعل وتنقض ادعاءه ، فقد أبطله  
بنفسه ، فضلا عن أنه سيكون قد أوقع نفسه في التناقض ، وهو كبيرة  
من كبائر العمل الأكاديمي .

٢ . الصدق والأمانة في الاحالة والتوثيق ، وعدم قطع النصوص من  
سياقاتها .

٣ . أن يكون لذلك الادعاء ما يسوّغه من النظر العقلي ، والنتيجة  
العملية العلمية .

في ضوء هذه الشروط ، سننظر في الادعاءات التي ألحّ عليها مؤلف  
كتاب « في التحليل اللغوي » ، ومن ضمن تلك الادعاءات نفي الاسمية  
عن أسماء الاستفهام جميعا . ولن يتسع هذا البحث لمناقشة التناقضات  
جميعها ، وعدم الدقة في الاحالة ، التي وردت عند محاولته نفي الاسمية  
عن أسماء الاستفهام . وسنكتفي بمناقشة ما ورد من ذلك في الحديث عن  
بعض هذه الأسماء .

## ( أ ) أداة الاستفهام ( ما )

١ . لقد ناقض المؤلف نفسه مناقضة شديدة وصريحة ، في غير موطن ، فهو يقول في ص ١٣٠ من كتابه المذكور : « والذي نراه أن ( ما ) اسم استفهام ليس بمختص ، فيدخل على الجملة التوليدية أو

التحويلية الاسمية أو الفعلية . « فهو يصرح ، اذن ، وبما لا يقبل الشك أو التأويل ، بأن ( ما ) اسم استفهام . ولم ينقل هذه العبارة من أي مصدر بل انه ينسب القول باسمية ( ما ) الى نفسه نسبة صريحة ، فيقول : « والذي نراه أن ( ما ) اسم استفهام . » فقله : « والذي نراه » يدفع الظن بأنه كان ناقلا ذلك عن النحاة .

لكنه عاد فناقض نفسه في الصفحة نفسها فقال : « ولا علاقة لكلمة ( ما ) بالاسمية من قريب أو بعيد ، اذ أنها عنصر استفهام ليس غير ، شأنها في هذا شأن الهمزة وهل . »

وقد ناقض المؤلف نفسه مرة أخرى عندما قطع القول بأن ( ما ) عنصر استفهام ليس غير ، شأنها في هذا شأن الهمزة وهل ، فان المؤلف كان قد حكم بحرفيه ( هل ) في ص ١٢٣ ، فقال : « هل حرف استفهام » . وهذا يعني أن ( هل ) ليست عنصر استفهام وحسب ، وانما هي حرف كذلك ، وما دام شأن ( ما ) شأن الهمزة و ( هل ) ، فعنى هذا في نظره أن ( ما ) حرف استفهام كذلك ، مع أنها في نظره عنصر استفهام ، ليس غير .

٢ . لقد حاول المؤلف أن يفسر تخصص ( ما ) بالاستفهام عن غير العاقل وعن المبهم ، فقال : « فلا يجوز لك أن تقول : ما زيد ؟

مستفهما ، ذلك أن ( زيد ) هنا ليس مبهماً ، وهو عاقل « ( ص ١٢٧ ) ، ثم قال في ص ١٢٨ : « وعندما يكون والشيء ( كذا ) سواء في دخول ( ما ) عليها ، تقول : ما زيد ؟ فيجاب على السؤال طويل ، قصير بالصفة ، لأن زيدا ليس شيئا حتى يجاب عن حقيقته ، أما هذه الصفة فهي شيء من أشياء زيد . « [ تدلّ عليه وليس حقيقة زيد ] »

في العبارتين السابقتين أخطاء واضحة وصریحة ، فهو يقول أولا : زيد هنا ليس مبهما . « ومعنى هذا أن زيدا قد يرد مبهما ، وإلا فلماذا قيّد زيدا باسم الاشارة ؟ ان زيدا علم ، فهو هنا وهناك ، وفي كل استعمال ليس مبهما .

وهو يرى ثانيا أن زيدا ليس شيئا ، أما القرآن الكريم فيجعل زيدا وغير زيد أشياء ، فيقول : « كل شيء هالك الا وجهه » ( القصص : ٨٨ ) ، والشيء لغة وعرفا : ما يتصور ويخبر عنه ، أما كيف لا يكون زيد ( وهو علم ) شيئا من الأشياء ، فأمر لا يحتاج الى تعليق ، وسؤال يكفي السكوت عنه ، أبلغ جواب له .

٣ . أورد الوجوه الاعرابية لـ ( ماذا ) ، وهي أن تكون ( ما ) استفهامية و ( ذا ) اسم اشارة ، أو أن تكون ( ما ) استفهامية ، ( ذا ) موصولة ، أو أن تكون ( ماذا ) اسم جنس [ بمعنى شيء ، أو اسم موصولا بمعنى الذي ] ، أو أن تكون ( ما ) زائدة ، و ( ذا ) اسم اشارة ، أو أن تكون ( ما ) استفهامية و ( ذا ) زائدة ، أو أن تكون ( ماذا ) بكاملها استفهامية ( ص ١٢٩ - ١٣٠ ) . وقد نقل هذه الوجوه ، من مغني اللبيب لابن هشام ، ومن كتاب سيبويه . وهو لا يقرّ هذه الوجوه ، ويعدها دليلا على اضطراب النحاة في اعراب ( ماذا ) ، ولهذا تراه يقول في ص ١٣١ : « أما ما يقول فيه النحاة ( كذا ) بأنه مركب من ( ما )

الاستفهامية و ( ذا ) المختلف فيها ، فتارة تلحق بأسماء الاشارة ، وأخرى بالاسماء الموصولة ، وثالثة بالزائدة ، فيكفي أن يشير هذا إلى الاضطراب الذي وقع فيه النحاة في محاولة تخريج هذا التركيب . وما سبب ذلك فيما نرى الا انهم يعدون ( ما ) هي الأصل في الاستفهام ، وأنها اسم ، ( ذا ) من الأسماء ، فوجب أن يكون لكل اسم في الجملة موقع من الاعراب . « ان في هذه الفقرة ما يصعب حصره من الأغلاط والتناقضات ، واني مورد بعضها فيما هوأت :

( أ ) ان الوجوه الاعرابية السابقة لما ، وذا ، وماذا ليست تخريجات معتسفة ، وانما هي وجوه اعرابية ، يحتملها هذا المورفيم ، وذلك تبعاً لمعناه في التركيب . فالنحاة لم يقولوا ان ( ماذا ) تحتمل الوجوه الاعرابية الستة في كل تركيب ، وانما قالوا انها ترد على هذا النحو أو ذاك ، تبعاً لدلالاتها في التركيب ، فأين الاضطراب في هذا ؟

وكما نبين لك أن ما ذهبنا اليه هو الصحيح ، فما عليك الا أن تقرأ قول سيبويه في ص ٤١٧ من الجزء الثاني من كتابه : « أما اجراؤهم ( ذا ) بمنزلة الذي ، فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فيقول : متاع حسن ... وأما اجراؤهم اياه مع ( ما ) بمنزلة اسم واحد ، فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فتقول : خيرا ، كأنك قلت : ما رأيت ؟ »

ومع أن كلام سيبويه واضح جداً ، ولا يحتاج الى تفسير ، فاننا سنضع مقتضى قوله في الخلاصة التالية : اذا كانت ( ذا ) في المركب الاستفهامي ( ماذا ) موصولة بمعنى ( الذي ) ، وقلت : ماذا رأيت ؟ كان معنى الجملة الاستفهامية : ماالذي رأيت ؟ ولذلك يكون الجواب : متاع حسن ( بالرفع ) . واذا كانت ( ماذا ) كلها بمنزلة اسم واحد ، وقلت :

ماذا رأيت ؟ كان معنى الجملة الاستفهامية : مارأيت ؟ ولذلك يكون الجواب : « خيرا » ( بالنصب ) . فهل في هذا شيء من الاضطراب ؟ أم أن الخلط والاضطراب في عدم فهم هذه القضية ، كما وضحا سيويه وغيره ؟

( ب ) وأما أن النحاة يعدون ( ما ) هي الأصل في الاستفهام ، فغير صحيح البتة .

( ج ) وأما مارآه من أن النحاة قد وقعوا في اضطراب في تخريج ( ماذا ) بسبب أنهم عدوا ( ما ) اسما ، و ( ذا ) اسما ، فوجب كما يقول ، أن يكون لكل اسم في الجملة موقع من الاعراب ، فركب من القول غير صحيح ، فضير الفصل مثلا ، اسم في نظر النحاة ، ولا محل له من الاعراب في نظرهم أيضا . والاسم الزائد لا محل له من الاعراب ، وذلك مثل ( ذا ) عندما تكون زائدة في ( ماذا ) . وهذا قول الكوفيين ، لالنحاة جميعا . ومعنى هذا وذاك ، أن الاسم قد يرد في الجملة ، وليس له محل من الاعراب . وإذا كان اعتبار النحاة ( ما ) و ( ذا ) اسمين ، وإذا كان لا بد لكل اسم من موقع اعرابي ، هما السبب فيما ظنه اضطرابا ، فكيف يفسر لنا مجيء ( ذا ) زائدة ، والاسم الزائد لا محل له من الاعراب حتى مع كونه اسما ؟

٤ . لقد ذهب الى أن ( ماذا ) كتلة لغوية واحدة ، وأنها ليست مكونة من ( ما ) و ( ذا ) ، ولهذا فهو يقول في ص ١٢٢ : « والذي نراه ان ( ماذا ) كتلة لغوية واحدة ، وليست ما + ذا ، ولا علاقة لها بما الاستفهامية زيادة على أنها من باب نحوي واحد ، هو الاستفهام . أما بيان الحقيقة فهو فيما يأتي :

( أ ) أما أن ( ماذا ) ليست مكونة من ( ما ) و ( ذا ) ، فقول تنقضه أبسط المبادئ والمعلومات في علم اللسانيات الحديث ، فهناك ما يسمى بالمورفيم المركب Morpheme Cluster وهو الصيغة الصرفية التي تكون مركبة من عدد من الصيغ . والحد الذي تميز على أساسه بين المورفيم المفرد والمورفيم المركب ، هو أنك اذا قسمت المورفيم المركب إلى وحدات صرفية أصغر منه ، انقسم بحيث يكون لكل وحدة دلالة معينة ، ولكن هذا التقسم لا يجوز في المورفيم المفرد غير المركب ، فالذي يدل على أن ( أنا ) مثلاً مورفيم مركب ، هو أنك اذا فصلته الى ( ان ) و ( ما ) كان لكل واحد من المكوّنين معنى ، وانك اذا فعلت ذلك في كل من المورفيمات التالية : كأنّ ، لولا ، لوما ، اذا ما ، حتّام ، علام ، وغيرها من نظائرها ، وجدت فصل كل منها يؤتيك مورفيمين مستقلين تامين ، كل واحد منها بمعنى مستقل . واذا فعلت هذا بما سميناها المورفيم المفرد ، اختلّ تركيبه ، ولم يكن لديك الا حروف ليس لها معنى . فليس في مقدورك أن تقول ان ( من ) مثلاً يمكن فصلها الى مورفيمين ، فهي وحدها كتلة ، وليس في وسعنا أن نقسمها الى مورفيمات ، كل واحد منها بمعنى مستقل .

هذا ، والصيغ الصرفية ( المورفيمات ) نوعان ، يسمى أحدها المورفيمات المقيّدة ، ( بكسر الياء المشددة ) ، وهي التي تقابل في التراث الصرفي الأدوات ، أو ما يسمى بحروف المعاني<sup>(١)</sup> . وانما سميت مقيّدة ، لأنها هي التي تضبط المعنى وتقيّده على النحو الذي نريد ، فأل التعريف\*

☆ عدّ سيويه اللام وحدها أداة للتعريف ؛ وذهب الخليل بن أحمد إلى أن الهمزة مع اللام أداة للتعريف .



مثلا مورفيم مقيّد ( بكسر الياء ) ، لأنها تقيّد الاسم ( غير العَلَم )  
 بالتعريف . ويسمى ثانيها المورفيات الأصلية ، وذلك مثل أسماء الذات  
 والمعنى والأعلام والأفعال . وهذا النوع من المورفيات هو الذي يخضع  
 لتقيّد المورفيات المقيّدة . فياء المضارعة مثلا ، تخرج الفعل الى دلالة  
 زمنية معينة ، وتاء التانيث هي التي تقيّد الفعل وتربطه بالمؤنث ،  
 وهكذا دواليك .

ان عدم معرفة الحقيقة السابقة المتمثلة في تقسيم المورفيم الى مفرد  
 ومركب ، يسلم الى القول بأن كل واحد من المورفيات التالية : ماذا ،  
 لولا ، لوما ، وغيرها ليس مكونا من جزأين . وسيناقض كل من يقول  
 هذا القول نفسه ، اذا اعترف أن كلمة ( المعلمون ) مثلا ، مكونة من :  
 مورفيم التعريف ( ال ) ، والمورفيم الأصلي ( معلم ) ومورفيم الجمع رفعا  
 ( الواو ) ، وفونيم عدم الاضافة ( النون ) . اذ كيف تكون هذه الكلمة  
 مكونة من عدد من المورفيات ، ولا تكون ( ماذا ) كذلك ؟ أليس  
 قبولنا تجزئة ( المعلمون ) مرتبطا بكون كل واحد من الاجزاء له معنى ؟  
 فاذا كان ذلك كذلك ، فكيف لاتكون ( ماذا ) مكونة من جزأين :  
 ( ما ) + ( ذا ) ؟

ينبغي أن نشير هنا ، الى أن هذه المسألة تعد من بدهيات المعرفة  
 الصرفية والنحوية ، مع أن اللغويين المحدثين في الغرب يعدونها من  
 المبادئ الأساسية في الدرس الصرفي الحديث . وحتى يتبين لك أن أجدادنا  
 كانوا على معرفة تامة بما أسلفنا قوله ، فاعليك الا أن ترجع الى أي  
 كتاب من كتب النحو أو الصرف . يقول سيبويه في ص ٤١٨ من الجزء  
 الثاني من كتابه : « ولكنهم جعلوا ( ما ) و ( ذا ) اسما واحدا ، كما جعلوا

( ما ) و ( ان ) حرفا واحدا حين قالوا : ( انما ) . ومثل ذلك كأنما  
وحيثما في الجزاء . «

( ب ) في الوقت الذي يرفض فيه أن تكون ( ماذا ) مكونة من  
( ما ) و ( ذا ) ، فإنه يقبل أن يكون كل من ( بم ، وفيم ، وإلام ،  
وحتّام ) مكونا من جزأين ، فهو يقول في ص ١٣١ : « أما اذا دخل  
عليها ( يقصد : ما ) مقدما عليها ، حرف جر ، فان حرف الجر يوجه  
الاهتمام الذي في ( ما ) الاستفهامية ، والعموم في موضوع السؤال الى  
شيء من التحديد والتخصيص ، تقول : بم ؟ ... وتقول : فيم ؟  
وتقول : م ( الام ) - كذا - ، وتقول : حتام . «

ولا شك في أن الذي دفعه الى القول ان ( بم ) و ( فيم ) و ( إلام )  
و ( حتّام ) مكونة من أجزاء ، هو أنه وجد أن الباء يمكن أن تفصل عن  
( بم ) ، وتبقى وحدة صرفية مستقلة ، وتكون ( ما ) المحذوفة الألف  
وحدة صرفية كذلك . والشيء ذاته يقال عن المورفيات المركبة الأخرى .  
والعجيب أنه لا يقبل تطبيق هذا المبدأ على ( ماذا ) ، وهو تناقض فريد  
في بابهِ .

وأما ادعاؤه بأننا نقول : م ( الام ) فغير صحيح ، فنحن نقول :  
الام ؟ ولا نقول م ( الام ) .

واذن ، فهو يقبل أن تكون ( فيم ) مثلا ، مكونة من جزأين ،  
ويرفض أن تكون ( ماذا ) كذلك ، مع أن القول بأن ( فيم ) غير مكون  
من حرف الجر ، وأداة الاستفهام - مع كونه قولا مرفوضا - أنفى للشبهة  
من القول ان ( ماذا ) ليست مكونة من ( ما ) و ( ذا ) ، وأكثر اتساقا  
مع نفسه في عدم الاعتراف بالمورفيم المركب ، أو ربما عدم معرفته .

والسبب في أنه لو فعل ذلك لكان أكثر اتساقا مع نفسه ، وأقرب إليها من القول بان ( ماذا ) ليست مكونة من جزأين ، أقول السبب في ذلك هو وجود شبهة تساعده على أن يذهب الى أن ( فيم ) ليست مكونة من جزأين ، تلك الشبهة التي تتمثل فيما يعرف في كتب النحو بحذف ألف ( ما ) ، فكان من الممكن أن يقول ساعتئذ ، أنه لا يوجد دليل على أن ( فيم ) أصلها : ( في ) و ( ما ) . هذا مع العلم بأنه لا توجد شبهة واحدة تساعده على القول ان ( ماذا ) ليست مكونة من ( ما ) و ( ذا ) .

٥ . يقول في ص ١٢٨ و ١٢٩ :

« أن يدخل عليها ( يقصد : ما ) ، متقدما عليها ، حرف من حروف الجر ، فتحذف ألفها ، فيقال : فيم ، مم ، حتّام ، بم ، علام ، الام .... مثل :

يأبى الأسود لِمُ خَلَفْتَنِي لَهْموم طارقاتٍ وذيكرٌ .  
وأحالنا على شرح الكافية ، ومغني اللبيب ، وكتاب سيوييه ، وكأن الاحالة على المراجع بصورة شكلية هي كل شيء ، فان في هذه العبارة على قصرها مجموعة من الأخطاء تكشف بعضها فيما هو آت :

( أ ) أما أن ألف ( ما ) تحذف اذا دخل على ( ما ) حرف من حروف الجر ، فقول ناقص ، فان هذه الألف تحذف\* اذا كانت ( ما ) مجرورة بحرف الجر أو بالاضافة . والعجيب أن المراجع التي رجع إليها تذكر ذلك ، في الصفحات نفسها التي رجع إليها ، فذكر منها الجر [ بحرف الجر ] وأغفل الاضافة ، لأنها تنقض دعواه بأن ( ما ) ليست

\* استعملنا الحذف هنا بالمعنى الشائع في كتب النحو . وسرى أن ألف ( ما ) قصرت حتى أصبحت فتحة ، ولم تحذف .

اسما ، فالمضاف اليه لا يكون الا اسما . وقد كانت الأمانة العلمية تقتضي ، وهو يحيلنا على المراجع ، أن يذكر الحالتين ، فاذا كان لديه ما يردّ به ورود ( ما ) مضافة ، محذوفة الألف ، في الاستعمالات العربية ، أوردته . ولكنه أخفى ذلك ، ليخفي مجيء ( ما ) مضافا اليه ، والمضاف إليه ، كما قلنا ، لا يكون الا اسما . جاء في ص ٥٤ من الجزء الثاني من شرح الكافية ، وهي الصفحة نفسها التي رجع اليها ، ما يلي : « وقد تحذف ألف ( ما ) الاستفهامية في الأغلب عند انجرارها بحرف جر أو مضاف . ويقول سيبويه في ص ١٦٤ من الجزء الرابع من الكتاب ، وهي الصفحة نفسها التي رجع اليها من الكتاب ، ما يلي : « وأما قولهم : مجيء م جئت ؟ ومثل م أنت ؟ فإنك إذا وقفت ألزمتها الهاء . » وهكذا ، فقد جاءت ( ما ) محذوفة الألف ، وهي مضاف اليه .

( ب ) اذا كان المؤلف حريصاً على معالجة القضايا اللغوية في ضوء معطيات علم اللغة المعاصر ( اللسانيات ) ، فإن عليه أن ينظر في القضايا التي يمكن أن تحلّ على أساس هذا العلم ، لا أن يفرق نفسه في دوامة الأحكام المسبقة ، والتعميمات المرتجلة . وما دام الأمر كذلك ، فقد كان عليه أن يتنبه الى أن علم الأصوات يقضي بأن ألف ( ما ) الاستفهامية لم تحذف ، وإنما قصّرت هذه الحركة الطويلة حتى أصبحت حركة قصيرة ، وفرق كبير بين الحذف والتقصير ، فليس سواء أن تقصّر الحركة وأن تحذف . ولا يبرئه من تحمّل تبعة الخطأ أن النحاة العرب ، لم يكونوا يدركون هذه الحقيقة الصوتية ، وأنه تابعهم على القول بحذف ألف ( ما ) الاستفهامية ، فان الخطأ خطأ ، والذي يريد أن يعالج المسائل اللغوية معالجة لسانية معاصرة ، فان عليه أن يكشف الخطأ ،

وينبّه عليه ، ويذكر الحق والصواب . نعم ، حذفت الألف كتابة ، ولكنها من الناحية الصوتية لم تحذف ، بل قصّرت ، فأصبحت فتحة . والدراسة اللغوية المعاصرة توجه عنايتها الى الناحية الصوتية ، لا الى الشكل الكتابي ، الى طريقة النطق ، لا الى الطريقة التي يكتب بها الكلام المنطوق .<sup>(٣)</sup>

( ج ) وما دمنا نريد أن نعالج الظاهرات اللغوية معالجة لسانية معاصرة ، فإن علينا أن نتنبه الى قيمة الدلالة في التفسير التركيبي ، بغض النظر عن اتفاهه أو عدم اتفاهه مع تفسيرات النحاة ، عليهم سوابغ رحمة الله . لكن المؤلف لم يفعل ذلك ، فقد تابع النحاة على القول ان الميم التي في كل من : ( فيم ، ومم ، وحتّام ، وم ، وعلام ، والام ) أصلها ( ما ) ، وهو قول غير دقيق بالنسبة لكل من : ( حتّام ، وإلام ) ، فإن ( حتّام ) مختصرة من ( حتى متى ) ، لا من ( حتى ما ) ، يقتضي ذلك التفسير الدلالي ، فأنت عندما تقول : حتّام يظل العدو رابضاً في ديار المسلمين ؟ فإنك تريد : حتى متى يظل العدو رابضاً في ديار المسلمين ؟ لا حتى ما ... والشيء ذاته يقال عن ( إلام ) ، فإنها أداء الواجب ؟ فإنك تريد : إلى متى التماس ، لا الى ما ... ومثل ذلك يقال عن قول الشاعر :

إلام الحُلف بينكم إلاماً\* وهذا الضجة الكبرى علاماً<sup>(٤)</sup>  
( د ) أما استشهاده بقول الشاعر : يا أبا الأسود لِمَ خلّفتني .....  
.....

\* ( الاما ) الثانية في صدر البيت ليست أصل ( إلام ) ، فقد أطيلت فتحة الميم في الثانية ، حتى أصبحت الفا ، وهذا يسمى الاطلاق في الشعر . والسبب الذي يجعلنا نقول ذلك هو أن ( إلام ) تعني ( إلى متى ) . وبذلك يكون المقطع الثاني من ( متى ) هو المهذوف ، ثم أطيلت الفتحة التي بعد الميم ، فأصبحت ألفا .

دليلا على حذف ألف ( ما ) الاستفهامية ، فليس أقل غرابة مما سبق ، فإن هذا البيت شاهد على تسكين الميم ( بعد حذف الألف ) ، وليس شاهدا على حذف الألف . قال ابن هشام ، في ص ٣٩٣ من مفاتيح اللبيب : « وربما تبعت الفتحة الألف في الحذف ، وهو مخصوص بالشعر » ثم استشهد بهذا البيت ، ولا بأس أن نقف هنا قليلا عند قول ابن هشام رحمه الله : « وربما تبعت الفتحة الألف في الحذف » ، فان الألف حذفت كتابيا ، ولم تحذف من النطق ، بل قصرت ، فأصبحت فتحة . ولذلك ، فانه بمقتضى النظر الصوتي ، علينا أن نراجع الأمر ، لتتحقق من أن حذف الألف من ( ما ) الاستفهامية يقتضي حذف الفتحة ، وأن تقصيرها يعني بقاء الفتحة .

### ( ب ) أداة الاستفهام ( من )

١ - أحدث المؤلف في ص ١٣٣ عنوانا للحديث عن ( من ) الاستفهامية وأحال قارئ هذا العنوان على كتاب سيويه ج ٢ ، ص ٤٠٨ - ٤١٣ ، وج ٤ ص ٢٢٨ - ٢٣٣ ، وعلى أصول ابن السراج ج ٢ ص ٣٦٠ و ٤١٨ ، وعلى المقتضب ج ٢ ص ٣٠٨ ، ثم قال بعد العنوان مباشرة : « تأتي ( مَنْ ) في العربية على أوجه : للشرط ، ونكرة موصولة<sup>(١)</sup> ، واسما موصولا ، وللاستفهام . » وهنا قد يتوهم القارئ أن مضمون هذه العبارة موجود في الصفحات التي أحال عليها ، وسأبين بطلان هذا الوهم بالأدلة القاطعة ، لأبين أن المؤلف ناقض نفسه مناقضة واضحة وصرحة .

ثم قال بعد ذلك مباشرة : ( والذي يعيننا هنا ورودها ) يقصد : ( من ) للاستفهام . وأحال قارئ هذه العبارة ، وهذه العبارة

بالتحديد ، على الصفحة ٣٦٠ من الجزء الثاني من الأصول لابن السراج .  
 على كل حال ، لا يوجد ما يدعو الى احالة القارئ على أي مرجع  
 عند قوله : « والذي يعني هنا ورودها للاستفهام » ، فان ورودها  
 للاستفهام أمر في غاية الوضوح ، بل هو أمر يعرفه كل من نال قسطا  
 يسيرا من الثقافة اللغوية . ولذلك لا حاجة الى احالة القارئ على ابن  
 السراج ولا على غيره . ولو أنه أحالنا على المراجع ، وكانت احالته  
 صادقة ، لكانت المصيبة أخف ، فابن السراج لا يذكر شيئا في الصفحة  
 ٣٦٠ من الجزء الثاني من الأصول عن ( من ) الاستفهامية ، بل انه لا  
 يذكر شيئا عن ( من ) الاستفهامية في الفصل الذي يمتد من ص ٣٤١ الى  
 ص ٣٨١ في الطبعة التي اعتمدها ، وهي طبعة بغداد ١٩٧٣ ، بتحقيق  
 الفتلي ، أو من ص ٣٣١ الى ص ٣٦١ من طبعة مؤسسة الرسالة ١٩٨٥ ،  
 بتحقيق الفتلي أيضا . ويكفيك أن تعلم أن ابن السراج قد عقد هذا  
 الفصل للحديث عن الوصل المتمثل في الألف واللام ، وكان عنوان الفصل  
 كمايلي : « باب مسائل من الألف واللام<sup>(٥)</sup> . وقد وزن ابن السراج ، في  
 الفصل بين أداة الوصل ( أل ) ، وأسماء الوصل الأخرى مثل : ( من ) و  
 ( ما ) و ( الذي ) ، وهلم جرا .

أما الجملتان التاليتان الواردتان في ص ٣٦٠ من طبعة بغداد ( أو في  
 ص ٣٤٢ من طبعة مؤسسة الرسالة ) : « من أحمر أخوك » و « من حمراء  
 جاريتك » فليستا استفهاميتين قطعا ، وإنما هما جملتان اخباريتان ،  
 تبدئان بالمبتدأ الذي هو اسم موصول ( من ) وخبره ( أخوك ) في الجملة  
 الأولى ، و« جاريتك » في الجملة الثانية . وقد فسرها ابن السراج بما يحفظ  
 القارئ العادي من الوقوع في الفهم الخاطئ ، عند قراءتها ، فقال : ( من

أحمر أخوك ، تريد : من هو أحمر أخوك ، ومن حمراء جاريتك ،  
 تريد : من هي حمراء جاريتك ) ، أي أن المعنى سيكون هكذا : الذي  
 هو أحمر أخوك ، والتي هي حمراء جاريتك ، أو بتعبير آخر : الأحمر  
 أخوك ، والحمراء جاريتك . فأين هذا من الاستفهام ؟ إذن ، فقد وهم  
 هذا أشد الوهم ، حين ظن أن هاتين الجملتين استفهاميتان ، فأحال القارئ  
 عليها عندما قال : « والذي يعيننا هنا ورودها - ورود ( من ) -  
 للاستفهام . » هذه نتيجة .

وأما سيبويه ، فإنه يتحدث في الصفحات ٤٠٨ - ٤١٣ من الجزء  
 الثاني من الكتاب عن تشية ( من ) الاستفهامية وجمعها ، كما سنوضح بعد  
 قليل<sup>(٧)</sup> ، ولم يذكر شيئا عن ( مَن ) الشرطية ، ولا عن ( مَن )  
 الموصولة . فما الداعي الى احالة القارئ على هذه الصفحات ، مادامت لا  
 تؤيد ما يريد أن يثبته ، بل انها تنقضه من الجذور ، على نحو ما سيأتي  
 بيانه بعد قليل . وأما الاستشهاد بالصفحات ٢٢٨ - ٢٣٣ من الجزء الرابع  
 من كتاب سيبويه ، فمثل ما سبق من الغرابة ، فان سيبويه ذكر ( من )  
 في ص ٢٢٨ بعبارة قصيرة ، بعد أن تحدث عن ( أي ) ، قال عن ( أي )  
 أولا : « وأي : مسألة ليبين لك بعض الشيء ، وهي تجري مجرى ( ما )  
 في كل شيء » ، ثم قال عن ( من ) ثانيا : « و ( من ) مثل ( أي )  
 أيضا ، الا أنه للناس .<sup>(٧)</sup> » فسيبويه هنا ، لا يشير الى ( من ) الموصولة ،  
 ولا الى ( أي ) الموصولة كذلك ، وإنما يشير الى ( من ) و ( أي )  
 الاستفهاميتين ، ومن أجل ذلك قال : « أي مسألة ... » واذن ، يبطل  
 الزعم بأن العبارة التالية : « تأتي ( من ) في العربية على أوجه : للشرط ،  
 ونكرة موصولة<sup>(٨)</sup> ، واسما موصولا ، وللإستفهام ، » أقول : يبطل الزعم



بأنها منقولة من أية صفحة من الصفحات التي أحالنا عليها من كتاب سيبويه ، أو أن مضمونها موجود في هذه الصفحات تحديدا . هذه نتيجة ثانية .

وأما المبرد فانه لم يذكر شيئا عن ( من ) الموصولة في ص ٣٠٨ من الجزء الثاني من المقتضب ، وهي الصفحة التي أحيل عليها القارئ . هذه نتيجة ثالثة .

يبقى هناك احتمال مؤداه أن احالة القارئ على ص ٣٦٠ من الجزء الثاني من الأصول لابن السراج ، ما هو الا اشارة الى ( من ) الموصولة . ولكن هذا الاحتمال يبطل ويتلاشى ، اذا علمنا أن صاحب هذا الزعم ، لم يكن على علم بأن ابن السراج يتحدث عن ( من ) الموصولة في هذه الصفحة ، فظن أنه ( أي ابن السراج ) يتحدث عن ( من ) الاستفهامية ، وأحال القارئ على هذه الصفحة ، على أنها مصدر من مصادر ( من ) الاستفهامية ، ذلك أنه أحال عليها عندما قال : « والذي يعيننا هنا ورودها للاستفهام . » هذه نتيجة رابعة .

اذا علمنا أن مرجعين من المراجع الثلاثة السابقة ، لا تذكر شيئا عن ( من ) الموصولة في الصفحات التي أحيل عليها القارئ ، واذا علمنا أن صاحب النقول السابقة ، لم يكن على وعي بأن ابن السراج يتحدث عن ( من ) الموصولة في ص ٣٦٠ من الجزء الثاني من الأصول ، أقول : اذا علمنا هذا كله عرفنا أن العبارة التالية : « تأتي ( من ) في العربية على أوجه : للشرط ، ونكرة موصولة ، واسما موصولا ، وللاستفهام . » هي عبارة هذا الذي ينكر اسمية أسماء الاستفهام ، والقول قوله ، وأن مضمون هذه العبارة غير منقول من أية صفحة من الصفحات المذكورة أعلاه .

فاذا علم هذا ، فان صاحب هذه العبارة نفسه ، يحكم بأن ( من ) تكون اسما موصولا ، تماما كما يحكم النحاة بذلك . واذا علم هذا أيضا ، تبين لنا أي تناقض يوقع نفسه فيه عندما يحكم بعدم اسمية ( من ) ؛ اللهم الا اذا كان يريد أن يقول ان ( من ) تكون اسما عندما تكون للوصل ، ولا تكون اسما عندما تكون للاستفهام . اذا كان يريد أن يقول ذلك حقا ، فقد أوقع نفسه في تناقض آخر ، ذلك أن المنطق الذي بنى عليه رفضه اسمية أسماء الاستفهام ، يتلخص في أن الأدوات ليست أسماء . وعلى هذا ، فانه يرفض أن تكون أية أداة اسما ، ويرى أن أية أداة لا علاقة لها بالاسمية من قريب أو بعيد . هذا هو المنطق الذي اعتمده وبنى عليه رفضه اسمية أسماء الاستفهام . ولذلك فقد شنع على النحاة في غير موطن ، واتهمهم بالاضطراب . على كل حال ، فان ( من ) الموصولة تختلف عن ( من ) الاستفهامية ، من حيث ان كلا منهما أداة ، فاذا كان من غير المقبول أن تكون ( من ) الاستفهامية اسما ، فلماذا تكون ( من ) الموصولة اسما ؟ أليس في هذا تناقض ومجافاة للمنطق الذي اعتمده ؟

ونعود مرة أخرى الى الطبعة التي اعتمدها من أصول ابن السراج ، للكشف عن طريقتة في التوثيق . ذكرنا أنه عندما قال : « والذي يعيننا هنا ورودها ( يعني من ) للاستفهام » أحالنا على ص ٣٦٠ من الجزء الثاني من الأصول لابن السراج ، وهو بتحقيق عبد الحسين الفتلي . وعدت الى قائمة مراجعه ، فوجدته يذكر مطبعة النعمان بالنجف ناشرا لهذا الكتاب . والحق أن مطبعة النعمان بالنجف لم تنشر الا الجزء الأول من الأصول ، بتحقيق الفتلي سنة ١٩٧٣ ، وقامت مطبعة سلمان الأعظمي بطباعة سائر الأجزاء في تلك السنة . وعلى ذلك ، فنشر الجزء

الأول هو مطبعة النعمان ، ونأشر الجزأين الثاني والثالث هو مطبعة سلمان الأعظمي . وقد كان على الباحث أن يشير الى هذه الحقيقة ، لكنه أخفى ذلك ، ليجعل مراجعة ما ورد في ص ٣٦٠ من الجزء الثاني من الأصول ، نشر مطبعة النعمان ١٩٧٣ ، أمراً مستحيلاً ، لأنه لا وجود له طبعاً .

٢ - جاء في ص ١٣٣ أن في الاستفهام بمن في المعرفة لفتين<sup>(٩)</sup> :

لغة أهل الحجاز وتحمل على الحكاية ، فانهم يقولون اذا قال الرجل : رأيت زيدا ، من زيدا ؟ بنصبها على الحكاية . ثم نسب الى المبرد في هذه الصفحة أن هذا الاعراب ، أي الاعراب بالحكاية أقيس ، ثم قال : يحملون الكلمة بعد ( من ) على الحكاية كما قالها المتكلم في كلامه السابق على السؤال .

لغة تميم ، وهي الرفع في كل حال . ثم أورد أنه يستفهم بمن عن الجمع ، يقال في الرفع ( منون ) ، وفي النصب ( منين ) ، وفي المثني ( منان ) رفعا ، و ( منين ) نصبا ، وورد في المفرد المرفوع ( منو ) ، والمنصوب ( منا ) ، وللمؤنث ( منه ) ، وفي المثني ( مَنَتَيْنِ ) ، وفي الجمع ( منات ) ، ولا يكون ذلك في المعرفة .

أما ما ورد في هذه الفقرة من الأخطاء ، فبيانه فيما هوأت :

( أ ) أما ما نسبه الى المبرد قائلًا أن المبرد يعد الاعراب بالحكاية أقيس ، فغير صحيح ، فان المبرد جعل الحكاية مقصورة على حال واحدة هي أن يكون السؤال موجهاً اليك عن شخص ( ليكن اسمه عبد الله ) ، وأنت تعرف جماعة كلهم له هذا الاسم . قال المبرد في ص ٣٠٨ من الجزء الثاني من المقتضب ، وهي الصفحة نفسها التي رجع اليها المؤلف : « اذا

قال لك رجل جاءني عبدُ الله ، فان السؤال اذا كنت تعرف جماعة كلهم عبد الله : من عبدُ الله ؟ واذا قال : رأيت عبدَ الله ، قلت : من عبدُ الله ؟ وان قال : مررت بعبدِ الله ، قلت : مَنْ عبدِ الله ؟ « ثم قال المبرد : « فان قال : رأيت أخاك ، أو مررت بأخيك ، كان الاستفهام : من أخوك ؟ أو من أخي ؟ ولا تحكي . »

( ب ) لم يذكر المبرد أن الحكاية أقيس القولين ، بل انه يقول بخلاف ذلك ، فهو يقول في ص ٢٠٨ من الجزء الثاني من المقتضب : « ولو قلت في جميع هذا : من عبدُ الله ؟ كان حسنا جيدا . »<sup>(١٠)</sup>

( ج ) أما قوله انهم يحملون الكلمة بعد ( من ) على الحكاية ، فغير صحيح ، فان الحجازيين يحملون العلم على الحكاية ، كما وضحنا لك ذلك من قول المبرد ، وكما يدل عليه قول سيويه في ص ٤١٣ من الجزء الثاني من الكتاب : « فجاز هذا - أي الاعراب بالحكاية - في الاسم الذي يكون علما غالبا على ذا الوجه ، ولا يجوز في غير الاسم الغالب ، كما جاز فيه . » وهكذا ، فهم لا يحملون الكلمة ( بإطلاق ) على الحكاية ، وإنما يحملون على ذلك العلم ، لا كل كلمة . وبعض العرب من غير الحجازيين والتميين ، يحملون كل كلمة على ذلك . ومهما يكن ، فانه من غير الصحيح أن ينسب الى الحجازيين أنهم يحملون ( الكلمة ) - هكذا بإطلاق - على الحكاية ، كما فعل هذا المؤلف .

( د ) ذكر أنه يقال في المثنى ( منان ) رفعا ، و ( مَنَيْن ) نصبا ، مع أن المثنى ينصب ويجر بالياء ، ولذلك فان ( مَنَيْن ) هي حال المثنى منصوبا ومجرورا ، لا منصوبا فقط .

٣ - قال في ص ١٣٤ : « ويجوز أن تأتي ( من ) ومعها ( ذا ) ... »

ثم انتقد النحاة لأنهم يعدون ( من ذا ) اسمين ، فقال في الصفحة نفسها :  
« وما هو واضح أن اضطراب النحاة في هذه المسألة مرده الى أنهم يعدون  
( من ) اسما ، ويعدون ( ذا ) اسما ، ويعدون منذا ( من ذا ) مركبا من  
اسمين . وكل اسم لا بد أن يكون له موقع من الاعراب . » وردنا عليه  
يتلخص فيما هوأت :

( أ ) لقد كفانا هو نفسه مؤونة الرد على انتقاده النحاة لأنهم  
يقولون أن ( من ذا ) مكون من ( من ) و ( ذا ) ، فهو نفسه يقول :  
« ويجوز أن تأتي ( من ) ومعها ( ذا ) . » وهو رد لا يغني غناءه رد  
آخر ، وان كان ضربا من التناقض صريحا .

( ب ) نسب الى النحاة أنهم يقولون ان كل اسم لا بد أن يكون له  
موقع اعرابي . وهذا يعني أن النحاة يقولون إن ( ذا ) لا بد لها من موقع  
اعرابي ، حتى عندما تكون زائدة ، وهو ادعاء ليس له أساس من  
الصحة .

( ج ) ليس السبب في تعدد الوجوه الاعرابية للمورفيم المركب ( من  
ذا ) ، ما ذكره من أنهم يعدون ( ما ) اسما ، وأنهم يعدون ( ذا ) اسماً كذلك .  
السبب في تعدد الوجوه الاعرابية هو اختلاف دلالة ( من ذا ) في التراكيب  
المختلفة . فاذا كنت تريد أن تقول : من الذي يغفر الذنب الا الله ؟ عبّرت  
عن ذلك بقولك : من ذا يغفر الذنب الا الله ؟ باقامة ( ذا ) مقام  
( الذي ) ، وبذلك تكون ( ذا ) اسما موصولا . واذا جعلت ( من ذا ) كأنها  
اسم واحد ، قلت : « من ذا الذي يغفر الذنب الا الله ؟ » فكأنك قلت :  
« من الذي يغفر الذنب الا الله ؟ » واذا أردت أن تهمل ( ذا ) مع ابقائها  
في الجملة قلت : من ذا الذي يغفر الذنب الا الله ؟ والفرق بين هذه الحال

وتلك التي قبلها مباشرة ، هو أنك أهملت ( ذا ) ، في هذه الجملة الأخيرة ، وجعلت عملها جزءا من عمل الكل في الجملة التي قبلها . وهذا فرق دلالي ، كما أنه فرق تركيبى أيضا .

٤ - جاء في ص ١٣٥ ما ختم به قوله حول ( من ) الاستفهامية ، فقال : « فهي عنصر استفهام ولا علاقة لها بالاسمية ، ولا تحتاج الى اعراب أو محل من الاعراب ، اذ انها من أدوات المعاني فتنقل الجملة الى المعنى الذي تحمله . »

ان هذين السطرين يغصان بالأخطاء التي يناقض بها المؤلف نفسه ، فيما كان قرره من قبل ، وفيما يلي البيان :

( أ ) اذا لم تكن ( من ) اسما ، كما يقول ، واذا كانت لا تحتاج الى اعراب ، أو محل من الاعراب ، فكيف تثني وتجمع إذن ؟ ألم يقرأ مقاله سيوييه ص ٤٠٨ من الجزء الثاني من الكتاب : « اعلم أنك تثني ( من ) اذا قلت : رأيت رجلين ، كما تثني ( أيا ) وذلك قولك : رأيت رجلين ، فتقول : منين ؟ كما تقول : أئين ؟ وأتاني رجلان ، فتقول : منان ؟ وأتاني رجال ، فتقول : منون ؟ واذا قال : رأيت رجالا ، قلت : منين ؟ كما تقول : أئين ؟ » أو بعد هذا يزعم أن ( من ) ليست اسما ؟ أو ليس الاسم هو الذي يثنى ، ويكون اعراب مثناه بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ؟ أو ليس الاسم هو الذي يجمع جمع مذكر سالما ، ويكون اعراب جمعه السالم بالواو رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ؟ واذا لم تكن ( من ) اسما ، فكيف تثني وتجمع جمع مذكر سالما ؟

قد يقال : ان نون المثني تكون مبنية على الكسر ، وتكون نون جمع المذكر السالم مبنية على الفتح ، بينما تكون نون ( منان ) و ( منين ) و

( منون ) و ( منين ) ساكنة . اذا قيل هذا ، قلنا : أهذا هو الاعراب ؟ أليست الألف في ( منان ) تثنية لـ ( من ) في حال الرفع ، كما كانت الألف تثنية في ( ولدان ) ؟ أو ليست الياء تثنية لـ ( من ) في حالي النصب والجر ، كما كانت الياء تثنية في ( ولدين ) ؟ أو ليست الواو هي علامة الرفع في ( منون ) كما كانت علامة الرفع في ( مؤمنون ) ؟ اذا لم يكن هذا كله اعرابا فماذا يسميه الداعون الى اسقاط صفة الاسمية عن أسماء الاستفهام ؟ وما الفائدة العملية أو العلمية التي يمكن أن يجنيها هؤلاء من هذه الدعوى ، الا مخالفة الحقائق العلمية المقررة ؟

( ب ) ان كون ( من ) أداة من أدوات المعاني ، لا يناقض الحقيقة الأخرى التي تنص على أن ( من ) اسم . أما كونها أداة ، فلما تحدثه من دلالات تقيّد المورفيمات الأصلية . فاذا كانت دلالتها على الاستفهام ، كانت أداة استفهام . واذا كانت دلالتها على الشرط ، فهي أداة شرط ، وهكذا دواليك .

أما كونها اسما ، فلأنها تقوم بوظيفة الاسم ، وذلك على نحو ما سنرى بالتفصيل ، بالاضافة الى أنها تقبل اعراب الاسم ، رفعا ونصبا وجرًا ، افرادا وتثنية وجمعا . وقد نقلنا لك قول سيبويه ، حول ( من ) ، والذي يقول فيه انها تثني وتجمع ، وانها تخضع لما يخضع له المثني والجمع ( جمع المذكر السالم ) ، من رفع ونصب وجر . فكيف لاتكون ( من ) اسما ، وهذا شأنها ؟

☆ ☆ ☆

وهنا لا بد أن أشير الى ما تتميز به العربية ، وهي لغة معربة ، عن اللغات غير المعربة . فاذا كانت الانكليزية مثلا ، تستعمل أدوات مخصصة

للاستفهام ، وأخرى للشرط ، فان هذه الادوات تدخل التركيب ، كما يدخله غيرها من المورفيمات ، سواء أكانت مقيدة ( بكسر الياء المشددة ) أم أصلية ، دون أن يكون دخولها في التراكيب خاضعا لأية تقليات اعرابية ، لأن الانكليزية ليست لغة معربة . أما العربية ، فان الأصل في حركات وأواخر الكلمات أن تتغير تبعا لتغير الموقع والوظيفة والعدد والجنس والزمن وذلك على نحو ماسنينيه ، في حينه ان شاء الله من هذا البحث .

ينبغي قبل أن نطبق المفاهيم اللغوية الحديثة على دراسة العربية ، أن نعرف أيها ينطبق على العربية ، دون تعديل ، وأيها يحتاج الى تعديل ، ليتفق مع خصائص العربية . فاذا كانت هذه المفاهيم مما ينطبق على العربية ، دون حاجة الى تعديل ، فان علينا أن نطبقه تطبيقا صحيحاً . خذ مثلا دراسة التنغيم في العربية ، ولاحظ كيف حاول مؤلف الكتاب الذي نحن بصدده مناقشته ، أن يطبقه على العربية . قال في ص ١٥٠ وهو يناقش صعود النغمة الصوتية ، واستواءها : « ومن ذلك قول الذي سأل رسول الله ﷺ : وان زنى وان سرق ؟ فأجاب ﷺ : وان زنى وان سرق . فكانت جملة الرجل بنغمة صوتية صاعدة ، في حين كانت اجابة الرسول بنغمة صوتية مستوية ، اجابة عن سؤال . »

أما أن اجابة الرسول كانت بنغمة صوتية مستوية ، فغير صحيح قطعا . ولك أن تتأمل الحديث كما رواه البخاري ، لتعرف أن اجابة الرسول لم تكن بنغمة صوتية مستوية . جاء في باب الثياب البيض في صحيح البخاري ، أن أبا ذر قال : أتيت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض ، وهو نائم ، ثم أتته وقد استيقظ ، فقال : مامن عبد قال لاله الا



الله ، ثم مات على ذلك الا دخل الجنة . قلت : وان زنى وان سرق ؟ قال : وان زنى وان سرق . قلت : وان زنى وان سرق ؟ قال : وان زنى وان سرق . قلت : وان زنى وان سرق ؟ قال : وان زنى وان سرق علي رغم أنف أبي ذر . فان اعادة السؤال تقتضي رفع النعمة الصوتية ، وتصعيدها ، لكونها مرتبطة بموقف يعبر عن دهشة ، واعادة الجواب تقتضي رفع النعمة الصوتية وتصعيدها ، لكونها مرتبطة بموقف توكيدي أولا ، ولكونها مرتبطة بالحرص على ازالة هذه الدهشة ثانيا . وكيف لا تكون النعمة الصوتية صاعدة في جواب الرسول الكريم ، وهو يقول : على رغم أنف أبي ذر ؟ وقد جاء الادعاء بأن النعمة الصوتية في جواب الرسول الكريم ، كانت نعمة مستوية ، لأن صاحب هذا الادعاء يظن أن الجملة الخبرية لا تكون الا بنعمة صوتية مستوية . وهو ظن غير مبني على أي أساس علمي ، فالجملة الخبرية تكون مستوية ، وصاعدة ، وهابطة ، بحسب الموقف والدلالة اللغوية ، والمعنى النفسي الذي يريد المتكلم أن يوصله الى السامع .

( ج ) أداة الاستفهام ( أي )

١ - قال في ص ١٣٥ : « تستعمل ( أي ) لعدة معان : للشرط وصفة للمعرفة لتشير الى معنى الكمال<sup>(١١)</sup> ، وللنكرة لتصفها ، وتكون اسما موصولا ..... وتستعمل للاستفهام ، ويهنا هنا أن نتحدث عن ( أي ) التي تفيد معنى الاستفهام ، فهي للسؤال عما يميز أحد المتشاركين في أمر يشملها ، مثل : ( أيّ الفريقين خير مقاما ) ، أي أنحن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أم ... » واليك مناقشة هذه العبارات :

( أ ) لقد قرر أن ( أيّا ) تكون اسما موصولا ، أي أنه أثبت صفة

الاسمية لهذه الأداة ، وهو الحريص على أن ينفي هذه الصفة عن الأدوات . وإثباته صفة الاسمية لهذه الأداة يكفيننا مؤونة الرد ، الى جانب كونه بابا من التناقض واضحا وواسعا .

( ب ) لقد ظن أن الآية على لسان أصحاب محمد ﷺ ، فقال بعد أن أورد الآية ( أي الفريقين خير مقاما ) : أي أنحن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أم ... ؟ وليس الأمر كذلك بكل تأكيد ، فالآية الكريمة تقول : « قال الذين كفروا : [ للذين آمنوا ] أي الفريقين خير مقاما ؟ » ( مريم : ٧٣ ) . فالآية تحكي مايقوله الكفار ، لا مايقوله أصحاب النبي ﷺ (١٢) .

٢ - قال في ص ١٣٦ : « والذي نراه أن ( أي ) - ( كذا ) - عنصر استفهام يقصد به التحديد والتخصيص والاختيار بين فريقين ، ولا دور لها في الجملة الا أن تقوم بنقلها من معنى الاخبار الى معنى الاستفهام ، فهي ليست باسم ولا محل لها من الاعراب . والأولى أن ينظر اليها على أنها من أدوات المعاني ، وأما كونها تأخذ الفتحة تارة ، وأخرى تأخذ الضمة ، فلأنها تنطق على لهجات القبائل . » والرد على هذا يتلخص فيما هوأت :

( أ ) أما أنه يزعم أنه لادور لأيّ في الجملة الا أن تقوم بنقلها من معنى الاخبار الى معنى الاستفهام فقول يتجاهل أن لأيّ وظائف تركيبية ودلالية واعرابية . حسبك أن تعلم أن مجيء ( أي ) مضافا ، يجعل مايعدها مباشرة ، وهو المضاف اليه ، مجرورا . فاذا قلت : « أيّ الكتابين أخذت ؟ » تبين لك أن كلمة ( الكتابين ) لايمكن أن تكون مضافا اليه ، بدون ورود المضاف قبلها ، والمضاف - هنا - أيّ طبعا . واذن ، فإن لأيّ

دورا تركيبيا دلاليا في وقت واحد ، الى جانب الدلالة على الاستفهام .  
ولو كان دور ( أي ) أن تنقل الجملة من الاخبار الى الاستفهام وحسب ،  
لما كان لها هذا الدور الذي وضحناه الآن .

( ب ) وأما أنها ليست اسما ، فيكفي للرد عليه ، لبيان عدم  
صحته ، أنها تقوم بوظيفة الاسم في التركيب ، فتكون مضافا كما رأينا ،  
وتكون مضافا اليه ، كما في قولك : « من فرسان أي القوم أنت ؟ »  
وهناك وظائف أخرى للاسم ، تقوم بها ( أي ) ، كما تقوم بها سائر  
الأسماء ، سواء بسواء . يضاف الى هذا ، أنها تعرب اعراب الاسم ، كما  
سترى بعد قليل .

( ج ) وأما الزعم أنها لا تحتاج الى محل اعرابي ، فيكفي للرد عليه أن  
( أيا ) ترد معربة . وورودها مبنية لا ينقض ورودها معربة ، كأي اسم  
معرب ، فتكون مرفوعة ، كأي اسم مرفوع ، وتنصب كما ينصب أي اسم  
صريح ، وتجر كما يجر أي اسم صريح كذلك . جاء في القرآن الكريم :  
« قل أي شيء أكبر شهادة ؟ » ( الأنعام : ١٩ ) ، فأی هنا مرفوعة  
بالضمة ، لامبنية على الضم ، أي أنها معربة لامبنية . وجاء في القرآن  
الكريم أيضا : « فبأي حديث بعده يؤمنون ؟ » ( الأعراف : ١٨٥ ) ،  
وهي في هذه الآية مجرورة بالكسرة ، لكونها مسبوقه بحرف الجر . وجاء  
في القرآن الكريم أيضا : « فأی آيات الله تنكرون ؟ » ( غافر : ٨١ ) ،  
فأی في هذه الآية منصوبة بالفتحة ، لكونها مفعولا به . وانما جاءت  
معربة في هذه الآيات ، لأنها مضافة الى اسم ظاهر . وحتى عندما تكون  
مضافة الى ضمير ، ولم يكن صدر صلتها محذوفا ، أعربت عند جميع  
العرب .

وعندما تكون ( أي ) مقطوعة عن الاضافة ، فانها تكون معربة  
 تماما كما يكون الاسم الصريح معربا ، بالرفع والنصب والجر . تقول : أي  
 قادم ؟ برفعها بتنوين الضم ، وهو من خصائص الأسماء ، وتقول : أيأ  
 رأيت ؟ بنصبها بتنوين الفتح ، وتقول : « بأيّ مررت ؟ » فهل بعد  
 هذا كله يقال : ان أيأ ليست اسما ، وانها لاتعرب ، ولا تحتاج الى محل  
 من الاعراب ؟ وما هذه الحركات التي على أواخر ( أي ) اذا لم تكن  
 حركات اعرابية ؟ ان قيل : انها جاءت على لهجات القبائل ، قلنا له :  
 هل هناك لهجة واحدة ، لأية قبيلة عربية ، لاترفع أيأ بتنوين الضم ،  
 في مثل : أيّ قادم ؟ أو أنها لاتنصبها مع التنوين في مثل : « أيأ  
 رأيت ؟ » أو أنها لاتجرها في مثل : « بأيّ مررت ؟ »

( د ) وأما أنها من أدوات المعاني ، فلا يناقض ؛ ولا ينبغي له أن  
 يناقض ؛ كونها اسما . وقد وضعنا مثل هذه المسألة من قبل .

( هـ ) أما قوله : ( كونها تأخذ الفتحة تارة وأخرى تأخذ الضمة ،  
 فلأنها تنطق على لهجات القبائل . وقد ورد ذلك في القرآن الكريم  
 بقراءتين صحيحتين في آية واحدة : ﴿ ثم لنزعهنّ من كل شيعة أئهم أشد  
 على الرحمن عتيا ﴾ ، بنصب أئهم و برفعها<sup>(١٣)</sup> .. ) ففيه خلط مركب ،  
 وفريد في بابه ، وهذا بيانه :

☆ أما أن ( أيأ ) تأخذ الفتحة تارة ، وتأخذ الضمة تارة أخرى -  
 وهو بذلك يشير الى حالة بناء ( أي ) - فذلك شأن ( أي ) الموصولة ، لا  
 الاستفهامية قطعا ، فإن ( أيأ ) الموصولة هي التي ترد مضمومة وعملها  
 النصب ، وذلك كما هو حالها في الآية الكريمة : ﴿ ثم لنزعهنّ من كل  
 شيعة أئهم . أشد على الرحمن عتيا . ﴾ وأما قراءتها بالنصب ، فلا غرابة

فيها ، اذ انها ستفسر على أنها معمول للفعل ( نزعن ) . وأما ( أي ) الاستفهامية ، فهي معربة قولا واحدا ، ولا خلاف على ذلك بين النحاة ، فهي لاترد مضمومة الا اذا كانت مرفوعة . أما أن تأخذ الفتحة تارة والضمة تارة أخرى ، في موقع اعرابي واحد هو النصب ، فأمر لا وجود له . نعم ، انها تأخذ الضمة عندما تكون مرفوعة ، وتأخذ الفتحة عندما تكون منصوبة .

☆ لا خلاف بين لهجات القبائل في اعراب ( أي ) الاستفهامية . ومع ذلك ، فهو يظن أن القبائل قد اختلفت في اعراب ( أي ) الاستفهامية ، وليس الأمر كذلك بكل تأكيد ، وانما الأمر كذلك ، فيما يتعلق بأي الموصولة ، وذلك فقط عندما تكون مضافة الى ضمير ، مع كون صدر صلتها ضميرا محذوفا . فاذا كانت مضافة الى ضمير ، ولم يكن صدر صلتها محذوفا ، أعربت عند جميع العرب ، بدون أدنى خلاف .

☆ وأما قوله : « ... بنصب أيهم ورفعها » فهو اعتراف صريح وواضح بأن ( أي ) الاستفهامية ( لأنه يتحدث عنها ) معربة ، والا فما معنى قوله : بنصب أيهم ورفعها ؟ وهو بذلك يناقض نفسه عندما ينفي عنها وعن سائر أسماء الاستفهام الاعراب . وقد أكد هذا النفي في مرآطن متعددة . قال في ص ١٣٦ عن ( أي ) الاستفهامية : « فهي ليست باسم ولا محل لها من الاعراب . »

☆ وأما تخريج بعض النحاة للآية الكريمة ، ففي فهمه له خلط آخر . فان بعض النحاة عندما لم يجدوا ( أي ) في الآية الكريمة منصوبة ، مع أن المتبادر الى الذهن أن تكون مفعولا به ، أقول عندما لم يجد هؤلاء النحاة ( أي ) في الآية منصوبة ، فقد اضطروا الى تخريج

( والتخريج تفسير ) يفسر جيئها مضمومة ، فاتقسم النحاة بذلك قسمين ، فقسم قالوا انها موصولة مبنية على الضم في محل نصب ، وهو مذهب سيبويه ، وقسم قالوا انها استفهامية ، وبذلك تكون مبتدأ ، ولا تكون معمولا للفعل ( نزعن ) ، ولا علاقة لها بالموصولة . ولا توجد مشكلة عندئذ ، فهي مبتدأ مرفوع ، بمقتضى هذا التخريج . وأين يكون الاشكال في جيئها مرفوعة بالضم ، مادام موقعها الابتداء ؟ والمذهبان مقبولان على كل حال .

أما هو فخطؤه مركب ، بمقتضى نظره في المذهبين جميعا ، فاذا كانت ( أي ) في الآية الكريمة ، موصولة في نظره ، فكيف يناقشها وهو يتحدث عن ( أي ) الاستفهامية ، لينتهي الى حكم خاص بأي الاستفهامية ، فهو يقول : « وأما كونها ( يقصد أيأ الاستفهامية ) تأخذ الفتحة تارة وأخرى تأخذ الضمة ، فلأنها تنطق على لهجات القبائل » مع أن هذا خاص بأي الموصولة . واذا كانت ( أي ) في الآية استفهامية في نظره ، فأين يوجد خطأ النحاة عندما يقولون انها مبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة على آخره ؟ والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام : هل النحاة هم المضطربون ؟ أم من يتهمهم بذلك ؟ اللهم ليس الا اليك المشتكى .

( د ) أداة الاستفهام ( كم )

لقد ناقض المؤلف نفسه في غير موطن ، وهو يناقش ( كم ) ، كما أنه انتهى الى استنتاجات غريبة ، فمن ذلك :

١ - يقول في ص ١٣٦ - ١٣٧ : « وتستعمل ( كم ) في اللغة خبرية واستفهامية ، وهي اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار . » ولكنه يقول في ص

١٢٧ : « ونرى أن نورد هنا رأى عدد من النحاة في ( كم ) الخبرية لتبدو القيم الخلافية بين ( كم ) الخبرية و ( كم ) الاستفهامية ، وانها ليستا باسمين ولا علاقة لأي منهما بالاسمية . » ثم عاد فناقض نفسه مرة أخرى في ص ١٢٨ فقال : « أما الاستفهامية ، فانها اسم بمنزلة كيف وأين . » ومن الغريب أنه عند هذه العبارة أحال القارئ على كتاب سيوييه وهنا قد يظن القارئ أن القول باسمية ( كم ) الاستفهامية هو من قول سيوييه ، لا قوله هو . ولكن هذا الظن يتلاشى عندما نرجع الى الصفحة نفسها التي أحالنا عليها من كتاب سيوييه ، وهي ص ١٥٦ من الجزء الثاني من الكتاب ، فاذا سيوييه يقول : « اعلم أن لِكَم موضعين : فأحدهما الاستفهام ، وهو الحرف المستفهم به بمنزلة كيف وأين . » اذن فالقول باسمية ( كم ) الاستفهامية ، هو قول المؤلف نفسه ، ونفي الاسمية عنها هو قول المؤلف نفسه<sup>(١٤)</sup> ، فان قلت : انه تناقض ، لم يكن قولك الا حقا ، وان قلت : انه نوع من التدليس العلمي ، لم يكن قولك الا حقا كذلك .

٢ . قال في ص ١٢٧ :

« ويجوز تقديم الجارّ عليها ( يقصد : كم الخبرية ) ، كما يجوز تقديمه على الاستفهامية ، مع أن لها صدر الكلام ، لأن تأخير الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله ، فجاز تقديمه عليها على أن يجعل الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة . » أما جملة الأخطاء الواردة في هذه الجمل ، فإليك بيانها :

( أ ) أما أنه يجوز تقديم الجارّ على كم الخبرية ، كما يجوز تقديمه على ( كم ) الاستفهامية ، فخطأ من القول مركب . ذلك أن القول بجواز

تقديم الجار على ( كم ) يعني بالضرورة جواز تأخيره عنها . ولك أن تتصور بعد ذلك كيف يجوز أن تتأخر الباء مثلا ، عن ( كم ) الخبرية ، في مثل قولك : « بكم دينارٍ اشتريت » ، فان الجملة ستصبح هكذا : كم بدينارٍ اشتريت\* ؟ فالمعنى سيختلف تماما ، بل ان ( كم ) في احدى الجملتين ، ستختلف عنها في الثانية . اذن ، فالمسألة ليست مسألة تقديم حرف الجر أو تأخيره ، وانما هي مسألة جر ( كم ) الخبرية بحرف الجر . نعم ، قد تجر ( كم ) الخبرية بحرف الجر ، ولكنه أمر واجب حين تقتضيه الدلالة ، لأمر جائز ، فان القول بأن ( كم ) قد جرت بالباء جوازا في مثل : بكم دينارٍ اشتريت ، قول خطأ ، فكيف اذا قيل ان تقديم حرف الجر عليها جائز ، كما يقول هذا المؤلف؟<sup>(١٥)</sup>

لكن مجيء حرف الجر في مثل قوله تعالى : « كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة » ليس تأخيرا له عن ( كم ) ، فليس حرف الجر هذا جارا لكم ، حتى يقال تقدم أو تأخر عنها ، وانما هو مسألة أخرى ذكرها النحاة ، وهي جواز جر ميمز ( كم ) الخبرية بحرف الجر ،<sup>(١٦)</sup> لامسألة تقديم حرف الجر أو تأخيره ، كما يقول .

( ب ) وأما القول بجواز تقديم حرف الجر على ( كم ) الاستفهامية ، فغير صحيح أيضا ، والصحيح أن يقال : تجر ( كم ) الاستفهامية بحرف الجر ، فاذا كان ذلك كذلك ، فقد تعين أن يكون حرف الجر سابقاً لها ، أي أنه أمر واجب لاجائز . أضف إلى هذا ، أن دخول حرف الجر على ( كم ) الاستفهامية ، أمر واجب اذا اقتضته الدلالة ، فاذا قلت : « بكم ديناراً اشتريت ؟ » فان دخول حرف الجر هنا ، ليس أمراً اختيارياً ، وانما هو واجب اذا ان حذف حرف الجر ، سيجعل الجملة هكذا : « كم ديناراً



اشترىت ؟ « فأىن هذا من ذاك ؟

(ج) وأما قوله : « لأن تأخىر الجار عن مجروره ممتنع ... فجاز تقديمه عليها » ففیه تناقض صرىح ، فاذا كان تأخىر الجار ممتنعا - وهو كذلك - فكيف يكون تقديمه جائزا ؟ الحق انه إذا امتنع تأخىره ، فتقديمه واجب لا جائز .

(د) وقد ناقض نفسه مرة أخرى عندما قال : « على أن يجعل الجار والمجرور كالكلمة الواحدة » ، وهذا يعنى أن الباء وكم فى مثل : بكم دىنارا اشترىت ؟ يكونان كأنها كلمة واحدة . هذا بعض مقتضى كلامه ، واذن ، فهو يقبل المبدأ الذى كان قد رفضه ، وألح على رفضه ، عندما رفض أن يكون المورفيم المركب مكونا من جزأىن . أما هنا ، فهو يقبل أن يكونَ الجزآن ( الباء و كم ) كلمة واحدة .

غىر أننا لانعرف كيف يمكن أن تكونَ حروف الجر ، مع ( كم ) كلمة واحدة ، فى كل جملة من الجمل التالية :

☆ منذ كم ساعة وأنت تقرأ هذا الكتاب ؟

☆ الى كم متطوعا وصل عدد المتطوعىن ؟

☆ من كم مرجعا أخذت هذه المعلومات ؟

☆ حتى كم جرعة يكون هذا الدواء غىر مؤذ ؟

لئس فى مقدور أحد أن يقول ان حرف الجر فى الجمل السابقة ، يكونَ مع ( كم ) كلمة واحدة ، بل ان حرف الجر كلمة مستقلة ، و ( كم ) كلمة مستقلة كذلك ، ولايشكلان مورفيا مركبا . فهو إذن ، يناقض نفسه مناقضة مركبة .

ان الأمانة فى الترجمة جزء من الأمانة العلمىة ، وعلى المترجم أن يعبر

في ترجمته تعبيراً دقيقاً عن رأي من يأخذ عنهم من الأجانب . وقد تصرف المؤلف بما يخالف هذه القاعدة ، ففتر رأي بعض من نقل عنهم من الأجانب . ففي ص ١٤٨ - ١٤٩ نقل نصاً من كتاب Palmer المسمى : Grammer ، وترجمه بصورة تناقض ماأراد به صاحبه . وسأكتفي هنا بمناقشة بعض ترجمته لذلك النص ، قال : « ... غلو قلنا مثلاً : هي جميلة جداً ، بنغمة صوتية صاعدة - هابطة في آخرها ، فاننا نضي بذلك جملة خبرية . ولكن اذا قلناها بنغمة هابطة صاعدة ... فان المعنى يختلف مع أن الصيغة واحدة . » وقد وضع ( المترجم ) هذا النص بين قوسين ، بعد أن قال : ( ويضيف بالمير قائلاً ) - ليوحي للقارئ أن الرأي هو رأي « پامر » ، وهذا هو النطق الصحيح لاسم هذا المؤلف - لا رأيه هو . واليك مناقشته ترجمته فيما أت :

١ . في ترجمة الجملة الأولى خطأً كبيراً . أما الخطأ الأول فهو أنه ترجم العبارة التالية : With a Final rising or falling intonation بمايلي : « بنغمة صوتية صاعدة - هابطة في آخرها » ، والصحيح : بنغمة صوتية صاعدة أو هابطة في آخرها . « وعدم ترجمته للجملة السابقة على نحو ماترجناها به ، يدل على أنه لايعرف أن هناك أنواعاً كثيرة من النغمات ، ومنها :

النفمة الصاعدة rising intonation

النفمة الهابطة falling intonation

النفمة الصاعدة - الهابطة rising falling intonation

النفمة الهابطة - الصاعدة falling rising intonation

وأن هناك فرقاً كبيراً بين قولنا : نغمة صوتية صاعدة أو هابطة ، وهو

الذي يريده ( پامر ) بالجملة الأولى ، وقولنا : نعمة صاعدة - هابطة ، بحذف حرف العطف ( أو ) ، ذلك الحذف الذي يغير المعنى . فاذا قلنا كما قال ( المترجم ) : نعمة صاعدة - هابطة ، جعلناها نعمة واحدة ، مع أن المقصود نغمتان ( الصاعدة أو الهابطة ) .

والخطأ الثاني هو قوله : « فاننا نعني بذلك جملة خبرية » يترجم به العبارة التالية : I mak a bald statement ، فان التركيب bald statement لايعني جملة خبرية ، وانما يعني جملة واضحة . والمقصود بالجملة الواضحة ، تلك التي يفصح فيها القائل عما يريد ، دون أن يترك أمر استنتاجه منوطا بالقارئ . وعليه ، فالجملة الواضحة يمكن أن تكون خبرية كما يمكن أن تكون انشائية ، وذلك كأن تأمر انسانا أمرا صريحا واضحا بمغادرة المجلس . كذلك ، فالجملة الخبرية تكون واضحة وغير واضحة . وپامر يقصد هنا الجملة الواضحة ، وآية ذلك أنه قابل بين جملة « إنها جميلة جداً She's very pretty » والتي وصفها بأنها bald statement وجملة « انها جميلة جدا ، لكن ... » She's very pretty, but ... والتي لا يوجد فيها افصاح عما يريد القائل استدراكه . وهكذا ، فان الجملتين خبريتان ، لا الأولى منها فقط ، كما جاء في ترجمة هذا المؤلف . غير أن الجملة الأولى واضحة ، وليس فيها تحفظ ، والثانية فيها تحفظ ، مع كونها هي الأخرى جملة خبرية ، فهي جملة خبرية ليس فيها افصاح ، ولذلك لا توصف بأنها bald statement . وحتى تستقيم للمترجم ترجمة bald statement بأنها جملة خبرية ، فقد حذف الجملة الثانية ، والتي هي جملة خبرية طبعاً .

٢ - أما ترجمته للعبارات التالية :

« but if I use a falling- rising intonation on the last word, I am saying 'She's very pretty, but...', leaving it to my hearer to infer What reservations I have. »

بما يلي : « ولكن اذا قلناها بنغمة هابطة - صاعدة ... فان المعنى يختلف ، مع أن الصيغة واحدة . » ففيه أخطاء كثيرة ، منها أنه أدخل في كلام palmer ما ليس منه ، فقال مثلا : « فان المعنى سيختلف مع أن الصيغة واحدة » ، فان palmer لم يقل هذا الكلام ، كما هو واضح من نص palmer الذي سقناه لك . واذا أضفنا الى ذلك ، أن الصيغة ليست واحدة ، كما رأيت قبل قليل ، تبين لك أن المؤلف كان يضيف الى كلام من ينقل عنه ، تقيض مانص عليه تماما .

ومن هذه الأخطاء أنه حذف الجزء الأخير من كلام palmer والذي يقول فيه : « ... فانني سأقول : انها جميلة جدا ، ولكن .. تاركا لسامعي أن يستنتج التحفظات التي لديّ » لتستقيم له ترجمة bald statement بأنها جملة خبرية .

اذا كانت هذه الأخطاء قد وردت في ثلاثة أسطر فقط من ترجمة هذا المؤلف لعدد يسير من الجمل من كتاب palmer ، فكيف يكون حال الأخطاء التي سترد في ترجمة هذا المؤلف للكتاب كله ، وهو الذي يقول في حاشية ص ١٤٨ : « وقد قمنا بترجمة هذا الكتاب ونعده للطباعة » ؟

اسمية أسماء الاستفهام من وجهة لسانية معاصرة :

لا يحكم علم التراكيب اللغوية ، ولا علم الدلالة ، على أدوات الاستفهام ، في اللغات جميعا ، حكما واحدا قاطعا . ولا أبالغ اذا قلت

انها لا يحكمان على أداة استفهام معينة ، في لغة ما ، حكمها على سائر الأدوات في تلك اللغة ، الا من حيث انها تشترك جميعا في تحقيق وظيفة دلالية واحدة ، هي الاستفهام المتحقق من أدوات الاستفهام .

وعلى هذا ، فقد نحكم على أداة ، أو مجموعة من أدوات الاستفهام ، في لغة ما ، بأنها جميعا أدوات لأسماء ، وقد نحكم عليها بأنها جميعا ، في لغة أخرى ، أسماء لأدوات ، وقد نحكم على بعضها بأنها أدوات ، وبعضها أسماء ، وهي النتيجة التي انتهى النحاة العرب ، في حكمهم على أدوات الاستفهام في العربية .

وحق نفهم حقيقة أدوات الاستفهام في العربية ، من وجهة نظر الدرس اللساني المعاصر ، أهي أسماء أم أنها مجرد أدوات ، علينا أن نعرف حقيقة الاسم في الدرس اللساني المعاصر .

وحق يتها لنا ذلك ، ينبغي لنا ألا نخلط بين المستويات الثلاثة التالية من مستويات ما اصطلاح على تسميته اسما : المستوى الصرفي ، المستوى التركيبي ، والمستوى الدلالي .

أما من الناحية الصرفية ، فالاسم صيغة دالة بذاتها على مجال مرجعي محدد غير مرتبط بالتغير الزمني . هذا التعريف على قصره ، يتضمن الحقائق التالية :

١ - لا بد أن تكون الصيغة دالة على مجال مرجعي في العرف اللفوي . والمجال المرجعي للاسم قد يكون ذاتا من الذوات ، أو معنى غير محس ، أو وصفا من الأوصاف . فاذا لم يكن للصيغة مجال مرجعي ، في العرف اللفوي ، لم تكن الصيغة اسما ، بل لا يمكن أن تكون كلمة ، وان كانت صيغة من الصيغ . ولا يمتاز الاسم عن الفعل والحرف ، في أنه لا بد

من مجال مرجعي لكل منها . وإذا كان للصيغة اطار مرجعي غير الذي ذكرنا ، خرجت من باب الاسمية ، وذلك كأن تدل الصيغة على فعل حدث في وقت سابق .

٢ - والاسم من الناحية الصرفية كذلك ، صيغة دالة بذاتها ، أي أنها لا تحتاج الى غيرها حتى تدل على مجالها المرجعي . فدلالة الاسم على مجاله المرجعي دلالة ذاتية . وهذا أمر حاسم في التفريق بين الاسم وغيره من فعل أو حرف . فالكلمات التالية : ( محمد ، رجل ، كتاب ، امرأة ، ليل ، نهار ، قصير ، طويل ، أمس ... ) كلمات دالة بذواتها على مجالاتها المرجعية ، أي أن أيًا منها لا يحتاج الى كلمة أخرى ، ولا الى أداة ، حتى يكون مفهوما . ولكن صيغة الفعل في العربية ، لاتدل بذاتها على مجالها المرجعي ، فالفعل ( كتبت ) والفعل ( أكتب ) لم يدلا بنفسهما على مجاليهما المرجعيين ، اذ لولا الفاعل - وهو هنا التاء في الفعل الأول ، والضمير المستتر في الفعل الثاني - لم تكن هاتان الصيغتان فعلين . فلا يمكن أن تبني صيغة فعل في العربية ، الا وهي مقترنة بالفاعل . فاذا جردت الأفعال التالية من الفاعلين ، خرجت من كونها أفعالاً : ( ذهبت ، ذهبتما ، ذهبت ، ذهبتما ، ذهبت ، ذهبتما ) ، أي أنك اذا عزلت الفعل عن الفاعل ، استحالت الدلالة على الفعلية .

والصيغة نوعان ، صيغة أصيلة في الدلالة على مرجعها ، وذلك مثل : ( رجل ، كريم ، امرأة ، كتاب ، فرس ، علم ، جهل ، قتال ... ) والصيغة الثانية شبة أصيلة في الدلالة على مرجعها . ومن هذا القبيل ما اصطلح على تسميته بأسماء الاستفهام : كم ، ومن ، وأي ، ومتى ، وكيف ، وغيرها من أسماء الاستفهام ، فان كل صيغة من هذه

الصىغ شبة أصىلة فى الدلالة على مرجمها . فاذا كانت الكلمات التالىة :  
 ( واحد ، اثنان ، ثلاثة ، ثلاثون ، أربعون ، مائة ، ألف ، مليون ... )  
 دالة بنفسها مباشرة على مرجمها ، فان ( كم ) يمكن أن تدل على مرجع  
 أى واحدة منها . ولهذا ، فان مجالها المرجعى غير محدد ، ولذلك تسمى  
 شبة أصىلة . واذا كانت الأعداد أسماء ، فقد تعىن أن تكون ( كم ) اسما ،  
 لأنها تقوم فى الاستفهام مقام أى عدد . غير أن هنالك فرقا بين ( كم )  
 وأسماء الأعداد ، وهى أن أسماء الأعداد صىغ أصىلة فى الدلالة على مجالها  
 المرجعى ، و ( كم ) صىغة شبة أصىلة .

واذا كان المجال المرجعى لكلمات معىنة ، مما يحمل ملامح خاصة  
 بالانسان ، وذلك مثل : ( معلم ، موظف ، رسول ) فقد تعىن أن تكون  
 كل واحدة من هذه الصىغ أصىلة فى الدلالة على مجالها المرجعى ، وتكون  
 الكلمة التى تستخدم فى السؤال عن كل عاقل ، ( وهى : من ) صىغة شبة  
 أصىلة .

واذا أشارت كلمة ، أو أكثر ، الى مجال مرجعى يوصف بأنه غير  
 عاقل ، مثل : حصان ، أسد ، كتاب ، علم ... فقد تعىن أن تكون كل  
 كلمة من هذه الكلمات اسما ذا صىغة أصىلة . بىنا تكون الكلمات التى  
 تصلح للسؤال عن المجالات المرجعية لهذه الكلمات ، مثل ( ما ) ، أسماء  
 ذات صىغ غير أصىلة .

وهناك فى اللغة كلمات تدل على الزمن ، مثل : اليوم ، أمس  
 غدا .... ، فان كل واحدة منها تشير الى مرجمها ، فكل واحدة منها اسم  
 ذو صىغة أصىلة . والكلمة التى تصلح للسؤال عن المجالات المرجعية  
 المتعلقة بالزمن ، وهى ( متى ) اسم ذو صىغة غير أصىلة .

وهناك كلمات تدل على المكان ، مثل : هنا ، هناك ، ثمة ... فكل واحدة من هذه الكلمات ، تشير بنفسها الى مرجعها ، فهي اسم ذو صيغة محددة أصيلة . ولكن الكلمة التي تصلح للسؤال عن المجالات المرجعية لهذه الكلمات جميعا ، وهي ( أين ) ، اسم ذو صيغة غير أصيلة .

وهناك الكلمات التي تدل على الهيئة والوصف والحال والكيفية ، وهي كثيرة ، بل لا حصر لها . فكل واحدة منها اسم ذو صيغة أصيلة في الدلالة على مرجعها . والكلمة التي تصلح للسؤال عن كل حال وهيئة وكيفية ووصف ، وهي ( كيف ) ، توصف بكونها اسما ذا صيغة غير أصيلة .

٣ - أما عدم ارتباط صيغة الاسم بالتغير الزمني ، فأمر واضح في الأسماء جميعا . فالتغير الزمني ليس جزءا من بنيتها . نعم ، قد تكون الكلمة ، أو الصيغة ، دالة على وقت أو زمن ، مثل : قديم ، حديث ، قبل ، بعد ، يوم ، أسبوع ، شهر ، سنة ، عام ، قرن ، عمر ، وغيرها . لكن التغير الزمني ليس جزءا من بني هذه الكلمات . والمقصود بالتغير الزمني هو امکان تغيرها من ماض الى حاضر الى مستقبل . فاذا كان التغير الزمني جزءا من بنية الكلمة ، فقد أصبحت فعلا لا اسما ، وذلك مثل : كتبت - أكتب - سأكتب . فان التغير الزمني ، في هذه الكلمات ، مستفاد من بنيتها ، وليست هي نفسها دالة على وقت معين ، وان كان الحدث ( أى حدث الكتابة ) ، قد حدث في وقت معين ، هو الماضي ، أو الحاضر ، أو المستقبل .

٤ - لا تجمع العريية ولاثنى غير الأسماء ، سواء أكانت التثنية تثنية تذكير أم كانت تثنية تأنيث ، وسواء أكان الجمع جمع مذكر سالما ، أم



كان جمع اناث ، ام كان جمع تكسير . ولا يعنى هذا أنه من الناحية العملية ، لا بد أن يكون لكل اسم مفرد تثنية وجمع ، وانما يعنى أن الكلمة التي تثنى وتجمع ، انما هي كلمة واقعة في الاسمىة موقعا لاجال لإنكاره . علمت أن العرب يثنون ويجمعون بعض أسماء الاستفهام ، وذلك مثل : ( من ) و ( أي ) . وقد نقلنا لك قول سيويه في ص ٤٠٨ من الجزء الثاني من الكتاب ، والذي ينص فيه على أن العرب يثنون ويجمعون هاتين الأداةين الاسمىين ، فارجع اليه ، ان شئت ، اذ لاحاجة بنا الى تكراره .

قد يقال انه لافرق من الناحية الصوتية ، بين الألف التي هي لتثنية الأسماء ، والألف التي وصفها النحاة العرب بأنها ضمير في مثل : يكتبان ، فكل منها ألف ، وبالتالي فانه لا يصح أن يستشهد بها على اسميه كلمة أو فعليتها . وقد يقال كذلك ، انه لافرق من الناحية الصوتية ، بين الواو التي هي ضمير رفع في مثل : يكتبون ، وتلك التي هي علامة رفع في مثل : كاتبون ، فكل منها واو ، ولا يصح بالتالي أن تكون علامة على اسمية كلمة أو فعليتها .

اذا قيل هذا ، قلنا ان المطابقة الصوتية وحدها لا تكفي للاستدلال على أن الواو واحدة في كل من جمع المذكر السالم المرفوع ، وتلك التي تكون فاعلا ، اذ اننا عندما نوازن بين كلمتين أو ظاهرتين ، فاننا نأخذ بالحسبان كل ما يتعلق بهاتين الكلمتين أو الظاهرتين ، حتى تكون المقابلة صحيحة .

تختلف الواو التي هي علامة رفع ، عن الواو التي هي ضمير ؛ فكل واحدة منها تخضع لأحوال لا تخضع لها الأخرى ، وان كانتا تتفقان من

الناحية الصوتية . أما الواو التي هي علامة رفع ، فإنها تتغير الى ياء عندما يكون الاسم منصوبا أو مجرورا . أما الواو التي هي ضمير رفع في مثل : يؤمنون ، فإنها لا تتغير حتى عندما يكون الفعل منصوبا أو مجزوما ، مما يدل على أنها ضمير ، لا مجرد علامة . واذ كان الفعل لا بد له من فاعل ، فقد كانت هذه فاعلا . أما الواو التي تتغير بتغير الموقع ، فإنها علامة لاضمير ، لكونها متغيرة . وبذلك لا تكون الكلمة التي تلحق بها الا اسما . واذن ، فان الواو التي تلحق اسمي الاستفهام ( من ) و ( أي ) إنما هي علامة اعراب ، وانها لذلك ، لا يكونان الا اسمين .

وأما من الناحية التركيبية ، فان الاسم له معايير تميزه بها في التركيب ، فن ذلك :

١ - الاسم يحمل محل الاسم . وهذا ينطبق على ما اصطلمحوا على تسميته بأسماء الاستفهام ، ولا ينطبق على ما اصطلمحوا على تسميته بحروف الاستفهام . فأسماء الاستفهام تحمل محل أسماء صريحة ، وليست كذلك حروف الاستفهام . فاذا أخذنا مثلا على ذلك الجملة الاستفهامية التحويلية : مَنْ قَابِلَ عمرو؟ تبين لنا أن التحويل فيها قد تم على مرحلتين ، أولاها أن اسم الاستفهام ( من ) ، قد حل محل الاسم الصريح ، في الجملة التوليدية ، وليكن ( زيدا ) مثلا ، فيكون التحويل في هذه المرحلة ، على النحو التالي :

قابل عمرو زيدا ← قابل عمرو ( من ) ؟

وقد حل اسم الاستفهام ( من ) في هذه المرحلة ، محل الاسم الصريح ( زيدا ) ، ليؤدي وظيفته من الناحية التركيبية وليؤدي وظيفة الاستفهام من الناحية الدلالية . وقد تم هذا التحويل ، بحسب قانون الإحلال .

المرحلة الثانية ، ويتجسد فيها تقديم اسم الاستفهام ، ليحتل الصدارة في الجملة . ذلك أنه لما كان المقصود من انشاء الجملة التحويلية الاستفهامية ، هو الاستفهام ، فقد تعين تقديم اسم الاستفهام ( من ) ، على بقية عناصر الجملة ، وذلك بحسب قانون التقديم والتأخير ، أو ما يمكن تسميته بقانون الصدارة topicalization . وعندئذ أصبحت الجملة على صورتها النهائية :

قابل عمرو ( من ) ؟ ← من قابل عمرو ؟

وهكذا ، فإن اسم الاستفهام ( من ) ، قد أدى وظيفتين تركيبيتين هما الاحلال ، وتغيير الموضع .

وتحل ( كم ) الاستفهامية محل أسماء الأعداد ، وذلك كما في :

تصدق زيد بعشرين ديناراً ← تصدق زيد بكم؟ ← بكم تصدق زيد؟  
وفي الاستفهام عن المتعديين ، يقوم اسم الاستفهام ( أي ) مقام أي اسم صريح ، ويحل محله ، وذلك كما في :

أحد الفريقين خير ← أيّ الفريقين خير ؟

وهكذا بالنسبة لسائر أسماء الاستفهام ، عندما تحل في الصدارة ، محل اسم صريح .

وقد تحل أسماء الاستفهام محل أسماء صريحة ، وتؤدي وظيفتها ، مع كون الصدارة غير خاصة بها ، وإنما تكون الصدارة لها ولاسم آخر ، أو أكثر ، في وقت واحد . ويحدث هذا عندما يكون اسم الاستفهام مضافاً إليه مثلاً ، وذلك كما في : كتاب من هذا ؟ وصورة أية مدينة هذه ؟<sup>(\*)</sup>

ومن المعلوم أن بعض الكلام يسيطر على بعض في التراكيب ، فاذا

\* يحدث هذا عند وقوع ما يسمى بالطرد الموقفي للكلمة ، لغرض دلالي تركيبي ، أو تركيبي فقط .

أخذنا الجملة الأولى مثلا ، وهي : « كتاب من هذا ؟ » وجدنا نوعين من السيطرة بين كلمتي : كتاب ، ومن . أما السيطرة الأولى ، فهي سيطرة أفقية ، تتمثل في تقدم الكلمة الأولى على الثانية . وينتج عن ذلك من الناحية الدلالية ، أن تقدم الكتاب ، من شأنه أن يعزل السؤال عن أشياء أخرى غير الكتاب . كذلك ، فإن السيطرة الأفقية هذه ، هي التي أخرجت السؤال عن المالك ، من حيث انه ذات عاقلة ، يسأل عنها بِن ، الى السؤال عنه من حيث انه مالك ، لاغير .

لكن كلمة ( من ) ، وان جاءت متأخرة في التركيب ، فقد سيطرت على كلمة ( كتاب ) سيطرة رأسية ، بمعنى أن اسم الاستفهام ( مَنْ ) عمل على تقييد ( الكتاب ) فخرج السؤال عن إطلاقه حول الكتاب ، الى السؤال عنه مملوكا . ومثل هذه السيطرة ، تسمى رأسية أو عمودية . واجتماع هذين النوعين من السيطرة في التركيب ، من شأنه أن يحقق جانبي الدلالة اللذين وضحناهما .

ومادام هذا شأن اسم الاستفهام ( من ) لدى قيامه بالوظائف التركيبية والدلالية التي يقوم بها الاسم الصريح ، فان من المبعث الذي لاطائل تحته ، أن نصفه بأنه مجرد أداة تدل على الاستفهام ، وأنه لاعلاقة له بالاسمية من قريب أو بعيد . نعم ، انه أداة ، ولكنها أداة اسمية ، مادامت تقوم بوظائف الاسم الصريح . فاذا حكنا على كلمة ما بأنها اسم ، فما ذلك الا لأنها تقوم بالوظائف التي يقوم بها الاسم . واذا كانت ( من ) وغيرها من أسماء الاستفهام ، تقوم بوظائف الاسم ، فكيف نجردها بعد ذلك ، من الاسمية ؟

٢ - والأسماء المعربة موغلة في باب الاسمية . حقا ، ان الاعراب

ليس علامة فارقة بين الأسماء والأفعال مثلا ، اذ يرد الفعل المضارع مرفوعا ومنصوبا . وليست كل الأسماء معربة ، فنها المعرب ومنها المبني . ولكن المعرب منها موغل في باب الاسمىة كما قلنا . واعراب كثير من أسماء الاستفهام أمر لا مناقشة فيه . أما ( أي ) الاستفهامية ، فعربة باطلاق . لا يختلف على ذلك اثنان . ولهذا ، فهي ترد مرفوعة في مثل : أي الرجال المهذب ؟ وأي قائم على شؤون الناس أنت ؟ وترد منصوبة في مثل : أي كتاب تريد ؟ ومجرورة في مثل : فبأي آلاء ربكما تكذبان ؟ هذا النوع من الاعراب ظاهر على ( أي ) افرادا وتثنىة وجمعا . فهي معربة في جميع أحوالها ، مادامت للاستفهام . لكن ( من ) لا يظهر عليها الاعراب الا مثناة ومجموعة . وقد سبق بيان هذا وتفصيله ، فلا أعتقد لذلك أننا بحاجة الى اعادته .

واذن ، فن الخطأ الصريح أن يقال مثلا : ان ( من ) مبنية باطلاق . فهي ليست مبنية ، الا عندما تكون مفردة . أما عندما تكون مثناة ومجموعة ، فهي معربة لاغير . وعلى هذا ، فقد كان على النحاة ألا يصفوها بأنها مبنية ، وصفا يدل على الاطلاق والعموم ، في الوقت الذي تراهم فيه ، ينقلون لك تثنيتها وجمعها ، في موطن آخر . لقد كان عليهم أن يقولوا انها مبنية وهي مفردة ، معربة وهي مثناة ومجموعة ، ليكونوا أكثر انسجاما وتوافقا مع أنفسهم ، ومع مارووه عن العرب في كتبهم .

٣ - تقع أسماء الاستفهام موقع المضاف اليه . وأنا هنا يعنيني ورودها مضافا اليه ، ولا يعنيني ورودها مجرورة بحرف الجر ، وان كنت لأنكر قيمة ذلك . أما أهمية ورودها مضافا اليه بالذات ، فلأن له قيمة من وجهة لسانية معاصرة . فهناك مايسمى في علم الدلالة بالتوافق الدلالي . فعندما نقول مثلا : « هذا كتاب علم » ، باضافة ( كتاب ) الى ( علم ) ، فاننا

نحدث بذلك توافقا بين هاتين الكلمتين . وما كان مثل هذا التوافق ليكون بين هذين اللفظين ، لو لم يكونا اسمين . فاذا قلت مثلا : « هذا كتابٌ يعلم » ، باضافة ( كتاب ) الى الفعل المضارع ( يعلم ) ، لم تصح هذه الاضافة ، لعدم وقوع التوافق الدلالي بينهما ، اللهم الا اذا كان هذا اللفظ اسما لشخص . ان كان كذلك ، فقد خرجت هذه الكلمة من باب الفعلية الى باب الاسمية ، وبالتالي ، فان الاضافة ستكون صحيحة . اذا أخذنا هذه الفكرة ، وطبقناها على أدوات الاستفهام التي تقع مضافا اليه ، فان توافقا دلاليا يتم بين الاسم المضاف ، وأداة الاستفهام التي تقع موقع المضاف اليه . وما كان هذا التوافق الدلالي ليتم ، لولا انتفاء كل من الاسم الذي يقع مضافا ، وأداة الاستفهام التي تقع موقع المضاف اليه ، الى باب الاسمية ، بصورة لايشك فيها ، الا من ينكر تخصص الأسماء بالاضافة التي تحقق التوافق الدلالي .

٤ - هناك مايسمى في علم الدلالة أيضا بالملاحح الدلالية semantic features وهي مجموعة من السمات المميزة للكلمات ، وهي نوعان : الملاحح الدلالية المعجمية lexical semantic features والملاحح الدلالية التركيبية syntactic- semantic features<sup>(\*)</sup> . وتمتاز هذه عن سابقتها ، بأنها متغيرة بتغير موقع الكلمة في التركيب ، أما الملاحح الدلالية المعجمية ، فهي ثابتة . والذي يعنينا هنا الملاحح الدلالية التركيبية . فالملاحظ أن الملاحح التركيبية التي يتميز بها الاسم تختلف عن الملاحح التركيبية التي يتميز بها الفعل مثلا ، فيكون للاسم ملاحح الفاعلية ، لوقوعه موقع الفاعلية في

☆ تدعى هذه الملاحح أحيانا : semantax ، وهي كلمة منحوتة من كلمتين هما :

. syntax , semantics

التركيب . ويكون له ملح المفعولية ، لوقوعه موقع المفعولية في التركيب . ويكون له ملح الوصف ، والحال ، والتمييز ، والظرفية ، وغير ذلك من الملامح التي يعلم كل من له ثقافة لغوية يسيرة ، تخصص الأسماء بهذه الجوانب . فهذه الملامح لا تكون الا للاسم ، فلا تكون للفعل ولا للحرف ، لأنها لا يقعان موقعا يستدعي وجود هذه الملامح .

وأسماء الاستفهام جميعا ، تقع في المواقع المختلفة التي يقع فيها الاسم . فهي أو بعضها ، تقع موقع الفاعلية ، والمفعولية ، والابتداء ، والظرف ، والاخبار ، وغير ذلك من المواقع التي نسميها عادة مواقع اعرابية ، وهي تسمية صحيحة لاشك . وعلى كل حال ، فان أسماء الاستفهام هذه ، تكتسب الملامح التركيبية التي يكتسبها الاسم وانما تكتسب هذه الملامح أو بعضها ، لأنها تقع في المواقع التي يقع فيها الاسم الصريح ، والذي لاخلاف على اسميته . وما دام الأمر كذلك ، فن العبث الاعتراف عند ذلك ، بوقوع الأسماء الصريحة في مواقعها الطبيعية التي تقع فيها في الجملة ، ثم ننكر على أسماء الاستفهام وقوعها في هذه المواقع ، مع أنها تقع فيها فعلا .

### علامات الاسمية عند النحاة العرب

كثيرا ما تجد في تضاعيف كتب النحو مناقشات حول اسمية بعض الكلمات أو عدم اسميتها . وتستطيع أن تستخلص من هذه المناقشات ، معايير يصلح بعضها لأن يكون متفقا عليه بين النحاة العرب ، ومعايير يأخذ بها بعض النحاة ، وينكرها آخرون . ولاشك أن المرء يخطر بباله ، أول ما يخطر تجاه هذه المسألة ، قول ابن مالك ملخصا بعض علامات الاسمية :

بالجر، والتنوين، والنداء، والـ ومنسند للاسم تمييز حصل ولكن علامات الاسمية المذكورة في هذا البيت، ليست هي جميع علامات الاسم التي يمكن أن تعثر عليها في بعض كتب النحو، وفيما يلي تفصيل هذه العلامات، ومناقشتها :

١ - ذهب الكوفيون الى أن الأسماء لا تقبل التصرف، ولهذا ذهبوا الى القول باسمية ( أفعل ) التعجب، وذلك كما في : ما أحسن زيدا . ونقل عنهم أبو البركات الأنباري في ص ١٢٦ ، من الجزء الأول من كتابه العظيم : الانصاف في مسائل الخلاف ، أنهم قالوا : لو تصرف لكان فعلا . ولكنه أورد رد البصريين عليهم في ص ١٢٨ ، ومؤداه ان عدم تصرف ( أفعل ) التعجب ليس دليلا على اسميته . فهناك أفعال غير متصرفة ، مثل ( ليس ) و ( عسى ) . فعدم تصرف هذين الفعلين لم يجعلها اسمين . وهكذا ، يختلف البصريون والكوفيون في اعتبار عدم التصرف دليلا أو علامة على اسمية كلمة ما .

وإذا نظرنا في أسماء الاستفهام ، وجدناها جميعا غير متصرفة . شأنها في ذلك شأن سائر الأسماء غير المتصرفة ، فينطبق عليها جميعا ما ينطبق على الأسماء من عدم التصرف . ولكن لا يجوز اعتبار عدم تصرفها دليلا على اسميتها ، اذ ان هذا القول يتطرق اليه ما ينقض صحته . ولو أن الكوفيين قالوا : ان كل اسم غير متصرف ، ولكن ليست كل كلمة غير متصرفة اسما ، لكان قولهم صحيحا ، وذلك لاجرا ( ليس ) و ( عسى ) ، وهما غير متصرفين كما عرفنا ، من مظنة الحكم عليهما بالاسمية .

٢ - ذهب الكوفيون ، عند مناقشة اسمية ( رب ) ، الى القول ان



الدليل على اسميتها أنه يمكن أن يعترها الحذف ، فيقال ( رَبَّ ) - بتخفيف الباء - وبه قرئ قوله سبحانه وتعالى : ﴿ رَبِّا يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ ( الحجر : ٢ ) . نقل هذا عنهم صاحب الخلاف أيضا في ج ٢ ، ص ٨٢٣ . وهذا يعني ، أن حذف بعض حروف الكلمة ، هو في نظر الكوفيين ، علامة اسميتها . ويعني هذا أيضا أنهم يرون حذف أحد أصوات حروف المعاني أسرا غير سائغ . وقد رد عليهم البصريون قائلين : ان الحذف قد يدخل الحرف كما قد يدخل الاسم . واستدلوا على ذلك ، بجواز تخفيف ( أن ) المشددة ، مع كونها حرفا لا اسما . واستدلوا على ذلك أيضا بجواز حذف الواو من ( سوف ) ، فيقال : ( سف ) ، وجواز حذف الفاء منها أيضا ، فيقال : ( سو ) ، تقول : سَفَ أفعال ، وسَوُ أفعال ، باسقاط الواو في الاولى ، واسقاط الفاء في الثانية . ( انظر : ص ٨٢٤ من الجزء الثاني من الانصاف ) .

أما أسماء الاستفهام ، فالملاحظ أن الحذف يعترى بعضها ، دون لبعض الآخر ، فتحذف ألف ( ما ) الاستفهامية ، كما وضحنا ، وتحذف الفاء من ( كيف ) ، وذلك كما قال الشاعر :

كي تجنحون الى سلم ، وما ثرت قتلاكم ، ولظى الهيجاء تضطرم  
أراد : كيف تجنحون . وذكر المرادي في ص ٢٣٤ من الجنى السداني أن حرفا قد يحذف من ( أي ) الاستفهامية ، فتصبح الياء مخففة ، هكذا : ( أي ) ، وذلك كما قال الشاعر :

تنظرت نصراً والتماكين، أيها عليّ، من الفيث، استهلّت مواطره  
أما سائر أسماء الاستفهام ، فلا يحذف منها شيء ، فما أعلم ، ولكن دخول الحذف على بعض أسماء الاستفهام ، دون بعضها الآخر ، يجب ألا

يتخذ دليلا على تناقض الكوفيين ، فهم لم يقولوا ان كل اسم لا يبد أن يعتريه الحذف بالضرورة . ولكنهم ذهبوا الى أن الحذف ، اذا وقع ، فهو لا يقع على الحرف ، بل على الاسم . واذن ، نستطيع أن نقول ان الحذف في نظرم علامة الاسم لا دليل عليها ، والفرق كبير بين المفهومين .

٣ - ذهب الكوفيون ، عند مناقشة اسمية ( أفعل ) التعجب أيضا ، الى كونه اسما لأنه يقبل التصغير ، والذي هو من خصائص الأسماء ( انظر ص ١٢٦ - ١٢٧ من الانصاف ) . ومع أن البصريين يخالفونهم في اعتبار ( أفعل ) التعجب اسما ، فانهم لا يخالفونهم في كون التصغير من خصائص الأسماء . ولذلك توجهوا في ردم على الكوفيين في هذه المسألة منحى آخر ، فقالوا : ان التصغير الذي يلحق ( أفعل ) التعجب ، انما هو تصغير لفظي ، لا معنوي ( ص ١٣٩ من الانصاف ) . وقالوا كذلك : ان هذا التصغير ( أي الذي يلحق أفعل التعجب ) ، انما لحقه حملا على باب ( أفعل ) الذي للمفاضلة ، لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة ، قالوا : ألا ترى أنك تقول : « ما أحسن زيدا » لمن بلغ الغاية في الحسن ، كما تقول : « زيد أحسن القوم » ، فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن وتفضله عليهم ، فلوجود هذه المشابهة بينهما ، جاز في نظر الكوفيين أن تقول : ما أحسن زيدا ، وما أميلح غزلانا ، كما تقول : غلمانك أحسن الغلمان ، وغزلانك أميلح الغزلان . هذا بعض ما ذهب اليه البصريون في توجيه هذه المسألة ( ص ١٤١ من الانصاف ) .

ومحصلة هذا النقاش بين الكوفيين والبصريين ، في كون التصغير علامة من علامات الاسم ، هو قبولهم جميعا ، كون التصغير من علامات الأسماء ، وان كانوا يختلفون في توجيه التصغير الذي يلحق أفعل

التعجب .

والحق أن التصغير ليس علامة مطردة في جميع الأسماء ، فأسماء الاستفهام لاتقبل التصغير ، ولذلك لا يصح أن يكون دليلا على اسمية الكلمة ، وان كان يصح اعتباره علامة على ذلك ، فالدليل لا بد من اطراد ، والعلامة يمكن ألا تطرد .

٤ - الجر من علامات الأسماء المطردة . والجر يمكن أن يكون بحرف الجر ، كما يمكن أن يكون بالاضافة ، والتبعية ، كأن يكون الاسم وصفا لاسم مجرور أو بدلا منه ، أو معطوفا عليه ، فهذا مفهوم التبعية هنا . وهكذا ، فان اطراد جر الأسماء ، وعدم جر غيرها ، يجعل الجر دليلا على اسمية الكلمة المجرورة .

وما لاشك فيه ، أن أسماء الاستفهام جميعا تقبل الجر ، وعندما نقول انها تقبل الجر ، فاننا نقصد بذلك أنها تقبل الموقع الذي يجرفيه الاسم ، بغض النظر عن ظهور علامة الجر ، أو عدم بروزها ( ظهورها ) ، فغياب علامة الجر عن الأسماء غير الصريحة ، ومنها أسماء الاستفهام المبنية ، يجب ألا يتخذ دليلا على أنها لا تقبل الجر . فغياب علامة الجر لم يكن بسبب أن اسم الاستفهام لا يقبل الجر ، وانما لعلة أخرى ، كأن يكون آخره مبنيا على السكون دائما ، كما في اسم الاستفهام المفرد ( من ) ، واسم الاستفهام ( كم ) ، أو أن يكون منتهيا بحركة طويلة ( هي الألف في مثل : متى ) ، أو أن يكون مبنيا على الفتح باستمرار ، كما في : أيان ، وكيف ، وهلم جرا .

٥ - والتنوين علامة أخرى من العلامات التي ذكرها النحاة العرب ، وألحوا على كونها من علامات الأسماء ، حتى لا يكاد يخلو كتاب

من كتب النحو من الاشارة الى ذلك ، والحديث عنه .  
وقد ذكر النحاة أنواع التنوين ، فتنوين التمكين يلحق الأسماء  
المعربة ، باستثناء جمع المؤنث السالم ، وما كان من باب : جوار ،  
وغواش ، فلها حكم آخر . وتنوين التنكير ، وهو الذي يلحق الأسماء  
البنية ، ليفرق بين حالي تعريفها وتنكيرها ، وذلك كما في : مررت  
بسيبويه ، وسيبويه آخر . ثم تنوين المقابلة ، وهو الذي يلحق جمع  
المؤنث السالم ، فانه يقابل النون في جمع المذكر السالم ، ثم تنوين  
الموض ، وذلك كما في : « وأنتم حينئذ تنظرون » أي : حين اذا بلغت  
الروح الحلقوم ، فحذفت جملة « بلغت الروح الحلقوم » وأقي بالتنوين  
عوضا عنه ، وكما في : جوار ، وغواش ، فحذفت الياء من آخر كل منها ،  
واستعوض عنها بالتنوين . أما التنوين الذي يسمى تنوين الترم ، فهو  
الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة ، كقول الشاعر :

أقلّي اللوم - عاذل - والعتابن وقولي - ان أصبت - لقد أصابن  
فجيء بالتنوين بدلا من الألف لأجل الترم . وهناك نوع آخر من  
التنوين ، يسمى التنوين الغالي ، وهو الذي يلحق القوافي المقيدة ،  
وذلك كما في :

وقام الأعماق خاوى المحترقن ( ابن عقيل : ١٧ - ٢٠ ) .

وقد أجاد ابن عقيل عندما قال وهو يشرح قول ابن مالك : بالجر  
والتنوين ... « وظاهر كلام المصنف - يعني ابن مالك - أن التنوين كله  
من خواص الاسم ، وليس كذلك ، بل الذي يختص به الاسم انما هو  
تنوين التمكين ، والتنكير ، والمقابلة ، والموض . وأما تنوين الترم  
والغالي ، فيكونان في الاسم والفعل والحرف . » ( ص ٢١ ) .

ومع أن التنوين من علامات الاسم ، فان معظم أسماء الاستفهام لاتقبل التنوين . أما ( أيّ ) ، فانها تقبل التنوين رفعا ونصبا وجرا ، كما سبقا . وعلى هذا ، فكل كلمة تقبل تنوين التمكين ، والتنكير ، والمقابلة ، والعوض ، هو اسم . ولكن هذا لايعني اخراج ما لا يقبل هذه الأنواع من باب الاسمىة . أما التنوين الذي يدخل على ( أيّ ) ، فهو تنوين العوض ، فأنت عندما تقول : أيّ قادم ؟ فأنت تريد : أيّ شخص قادم ؟ وعندما تقول : أيّا رأيت ؟ فأنت تريد : أي شخص رأيت ؟ وهكذا دواليك .

وعلى ذلك ، فان التنوين ليس علامة مطردة لكل الأسماء ، فهو علامة لادليل على الاسمىة .

٦ - وذكر النحاة أيضا النداء ، باعتباره من علامات الاسم . ومن الضروري أن نتنبه الى أن الأسماء التي يصح أن تنادى ، هي الأسماء التي يصح أن يسأل عنها . وهذا يعني بوضوح ، أن أسماء الاستفهام لا يجوز أن تنادى ، فاذا نودي اسم الاستفهام ، خرج من كونه اسم استفهام ، الى باب آخر من أبواب الاسمىة ، وذلك كما في الأمثلة التالية :

من كتب هذا ؟ ← يامن كتب هذا

أيها الأقوى ؟ ← يأها الأقوى

هذا اذا صح ادخال أداة النداء في التركيب الاستفهامي ، فاذا صح ذلك ، ولم يختل التركيب ، تحولت الجملة من الاستفهام ، وتغيرت طبيعة اسم الاستفهام . فقد تحول اسم الاستفهام ( من ) في الجملة الأولى ، الى اسم موصول ، عند النداء . وكذلك الشأن بالنسبة للجملة الثانية ، فقد تحول اسم الاستفهام ( أيّ ) الى اسم موصول . وبعض النحاة يعد ( أيها )

وصلة للنداء .

وهكذا ، فان اعتبار النداء من علامات الاسم ، مسألة نسبية ، اذ لاتصح عملية نداء أسماء الاستفهام ، فأما أن يختل التركيب ، وأما أن يخرج من دلالاته الاستفهامية ، الى دلالة الوصل ، كما هو الحال في المثالين السابقين .

٧ - وذكر النحاة كذلك ، دخول ( أل ) التعريف على الأسماء ، دليلا على اسميتها . فكل كلمة مسبوقة بأل التعريف ، فهي اسم لاغير . ولكنهم عندما نظروا في بعض الشواهد ، اضطربوا في تفسيرها . فقد حكم عبد القاهر الجرجاني في المقتصد بأن لا اعتداد بالشاهد الذي ترد فيه ( ال ) سابقة للفعل ، لشذوذ هذا الشاهد . فمن ذلك قول الشاعر :

يقول الخنا ، وأبغض المعجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليَجَدْعُ  
ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جعره بالشيخة اليتَقَصَع  
وهناك شاهد آخر يستشهد به بعض النحاة ، وهو قول الشاعر :

ما أنت بالحكم الترضي حكومته

قال الشيخ الجرجاني : « واستعمل نحو هذا خطأ باجماع . فكل لفظ دخله الألف واللام فاحكم بأنه اسم . وليس كل ما يمتنع عليه اللام يحكم بالخروج من الأسماء ، لأن الأعلام المفردة نحو زيد ، وعمرو ، لا يدخلها الألف واللام ، الا قليلا . » ( المقتصد ج ١ ، ص ٧٢ ) . ثم قال : « ألا ترى أن جميع ضروب الألف واللام لا تكون في غير الأسماء . » ( ص ٧٦ ) .

ولابد من التعليق على ما ذكره الامام الجرجاني بما هوأت :  
( أ ) لقد أجاد الجرجاني عندما أشار الى أنه لا يخرج بالضرورة من

باب الاسمىة ، كل ماىتنع علىه دخول ( ال ) التعرىف .  
 ( ب ) لقد كان على الجرجانى ، وكذلك سائر النحاة ، أن يفرقوا  
 بىن الألف واللام اللذىن يستعملان أداة للتعرىف ، والألف واللام اللذىن  
 يستعملان أداة للوصل .

فلما قال الجرجانى : ألا ترى أن جمىع ضروب الألف واللام ، لا  
 تكون فى غير الأسماء ، فقد انتفى التفرىق بىن هذىن المورفىمىن المختلفىن  
 اللذىن يتحدان لفظا ، وىختلفان وظىفة . أن مورفىم التعرىف هو الذى  
 يلحق الأسماء ، وىلتصق بها ، ولكن مورفىم الوصل ( ال ) ، يستعمل مع  
 الأفعال ، كما فى الشاهدىن السابقىن .

قد ىقال : ان العرىبة الفصحى المشتركة لا تقبل أن ىلتصق مورفىم  
 الوصل المكون من الألف واللام بالأفعال ، وأن هذا هو الذى أراه  
 الجرجانى ، فهذه اللهجة مما لم تأخذ به العرىبة الفصحى المشتركة فى  
 نظامها النحوى . وىكون من حق الجرجانى أن ىمنع القىاس على  
 الشاهدىن السابقىن ، على اعتبار أن العرىبة المشتركة ، لم تأخذ بهذه  
 الظاهرة . ولكن لىس من حق النحاة أن ىحكوا بشذوذ هذه الشواهد ،  
 اذ ربما جاءت هذه الشواهد ، وىغيرها مما هو من بابها ، على لهجة الشعراء  
 الذىن ىنتون الى البىئة اللهجىة التى تستعمل هذه الظاهرة ، فمن حق  
 هؤلاء الشعراء أن يستعملوا فى شعرهم لهجتهم الخاصة بهم . نعم ، ىحفظ  
 مثل هذه الشواهد ، ولا ىقاس عليها ، لكن ىنبغى أن نتجنب وصفها  
 بالشذوذ وعدم الصحة ، كما هو الحال عندما نجد أىة ظاهرة لا ىقبلها  
 النحاة ، فىلجؤون الى وصفها بالشذوذ وعدم الصحة .

بقىت مسألة دخول مورفىم التعرىف ( ال ) على أسماء الاستفهام .

من المعلوم أن أسماء الاستفهام ليست أسماء محددة ، فدخول مورفيم التعريف عليها ، لا يكسبها دلالة جديدة ، بل انه يضع الهدف من كونها أنشئت للاستفهام . وهكذا ، فدخول أداة التعريف على أسماء الاستفهام ممتنع في العربية . واذن ، فدخول هذا المورفيم على بعض الأسماء ، وامتناع دخوله على بعضها الآخر ، ومن جملة ذلك أسماء الاستفهام ، يجعله علامة من علامات الاسم غير المطردة .

٨ - أما الاسناد ، فلاشك في أنه علامة مهمة من علامات الاسمية . وقد عبّر عن ذلك الفارسي في الايضاح اذ قال : « فاجاز الاخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم . ومثال الاخبار عنه قولنا : عبد الله مقبل ، قام بكر . فمقبل خبر عن عبد الله ، وقام خبر عن بكر .

قال الجرجاني في المقتصد الذي به الايضاح : « وليس الاخبار بمطرده في جميع الأسماء ، لأجل أن كيف ، وأين ، ومتى ، وإذ ، وما أشبه ذلك أسماء بلا خلاف ، والاخبار عنها ممتنع . واذا تقرر هذا علمت أن قوله ( فاجاز الاخبار عنه ) ، وصف للاسم وليس بحمد ، لأنك تقدر على طرده ، وهو أن تقول : كل ماصح الاخبار عنه فهو اسم ، ولا تقدر على عكسه ، وهو أن تقول : كل مالم يصح الاخبار عنه فليس باسم ، لما ذكرنا من أن نحو : كيف ، وأين ، اسم ، والاخبار عنه مع ذلك ممتنع . والحدّ يجب أن يكون مطردا ومنعكسا . » ( المقتصد ج ١ ، ص ٧٠ ) .

### تنبيه

نظر في هذه المقالة الأستاذ أحمد راتب النفاخ ، وعلق عليها جملة تعاليق مفيدة ، ستشرها المجلة في عدد قادم .



## المراجع

## المراجع العربية

- ١ - الأنباري ، أبو البركات . الانصاف في مسائل الخلاف . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية بالقاهرة .
- ٢ - الجرجاني ، عبد القاهر . المقتصد في شرح الايضاح . تحقيق كاظم بحر المرجان . دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢ .
- ٣ - ابن عقيل ، عبد الله . شرح ابن عقيل ط ١٤ ، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة بالقاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٤ - عمارة ، خليل . في التحليل اللغوي . مكتبة المنار ، ١٩٨٧ .
- ٥ - ابن السراج ، أبو بكر . الأصول في النحو . مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥ .
- ٦ - سيبويه . الكتاب . تحقيق عبد السلام هارون .
- ٧ - المالقي ، أحمد بن عبد النور . رصف المباني في شرح حروف المعاني . تحقيق أحمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٥ .
- ٨ - المررد ، أبو العباس . المقتضب . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . عالم الكتب ، بيروت .
- ٩ - المرادي ، الحسن بن القاسم . الجنى الداني في حروف المعاني . تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل . المكتبة العربية بجلب ، ١٩٧٣ .
- ١٠ - ابن هشام . مغني اللبيب . تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله . دار الفكر .

## المراجع الأجنبية

1. Radford , Andrew . Transformational Syntax . Cambridge University Press , 1986 .
2. Mathews , p. Syntax . Cambridge University Press , 1984 .
3. Pike. k. & E. Pike. Grammatical Analysis. Summer Institute of Linguistics, 1980.